

2023
فائز تحدي
ARABIC
للتأليف السريع

الانتقال الديمقراطي

ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون
وتطبيق الحكم الرشيد

Democratic Transition: A Strategic Pillar for Building
the Rule of Law and Implementing Just Governance

د. بكاري مختار



الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون
وتطبيق الحكم الرشيد

**Democratic Transition: A Strategic Pillar
for Building the Rule of Law and
Implementing Just Governance**

د. بكارى مختار

أستاذ محاضر قسم (أ)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

1445 هـ - 2024 م

الطبعة الأولى

اسم الكتاب: الانتقال الديمقراطي ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد

د. بكارى مختار

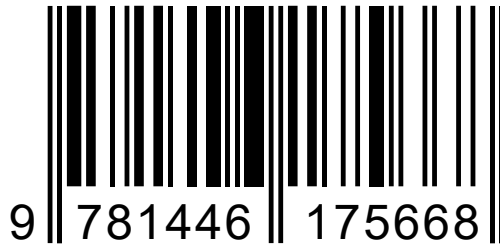
مقاس الكتاب: 10 * 7"

عدد الصفحات: 97

المدقق اللغوي: بكري مختار

التنسيق الفني: عدنان قلعه جي

رقم التسجيل الدولي ISBN :



arid.my | info@arid.my

رعاة الكتاب



المحفل العلمي الدولي
www.almahfal.org



منصة أريد العلمية
www.arid.my



جامعة أريد الدولية
university.arid.my



أكاديمية أريد لعلوم الفضاء والفلك
falak.arid.my



وقف الذكاء الاصطناعي
www.waqf.ai



القرية العلمية
sci-village.com



أبصر فايزر للمخيمات الافتراضية
www.abservisor.com



منصة الفاتحة
www.fatiha.id



منصة أبناء العلماء
sos.arid.my



منصة قادرة
www.qadirah.com



أبصر للتعليم الإلكتروني
www.abser.org



بوابة فلسبي للدفع الإلكتروني
www.filspay.com



شكر وعرفان

لمن يفعلون المعروف دون انتظار الشكر.....

من يراعون كلامهم خشية أن يجرح أحد ما

من كان في الشدة عون وفي الرخاء رفاق

إلى منصة أريد

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

تقديم منصة أريد العلمية

الحمد لله الذي أنزل كتابه، ولم يجعل له عوجاً، وجعل السماء سقفاً وبروجاً، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله للعالم بشيراً ونذيراً وسراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فمن فضل الله علينا أن وفقنا لإطلاق منصة أريد العلمية التي تسعى لتكون بوابة للعلم والمعرفة في مجالات متعددة ومتنوعة. ومن ضمن فعاليات هذه المنصة، نظمنا "تحدي التأليف السريع خلال 24 ساعة" الذي جاء في الفترة من 1 إلى 3 تموز 2023م، حيث شهدنا تفاعلاً مميّزاً ومشاركة فاعلة من مختلف الباحثين والمهتمين.

هذا الكتاب الذي بين أيديكم هو ثمرة هذا التحدي، وقد فاز بالجائزة الأولى وأُعلن عنه في حفل ختام المحفل العلمي الدولي الثالث عشر يوم 3 نوفمبر 2023م. يتناول الكتاب "الانتقال الديمقراطي ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد"، مستهلاً بمقدمة تمهد للقارئ الأهداف والأهمية من تناول هذا الموضوع الشائك والعميق.

يشرح الكتاب بعمق المواضيع المذكورة في الفهرس، حيث يتناول التحول الديمقراطي وأشكاله، سواء السلمية منها أو غير السلمية، ويفصل في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في هذا التحول. يُلقي الضوء كذلك على التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، مستعرضاً النظريات والممارسات المختلفة المتعلقة بالحكم الرشيد وأسس النظرية.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القارئ والباحثين، وأن يكون مناراً هادياً يضيء للآخرين مسالك العمل التطوعي، وممرات للإبداع والابتكار فيه، وأن يُوقِّعنا إلى ما يحب ويرضى، وما توفيقنا إلا بالله العليّ العظيم.

د. سيف السويدي

رئيس منصة أريد العلمية

مقدمة عن الكتاب

عنوان الكتاب: الانتقال الديمقراطي

ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد

مقدمة: يعتبر الكتاب "الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد" أحد الأعمال البارزة التي تناقش دور الانتقال الديمقراطي في تحقيق نظام حكم فعال وعادل. يستكشف الكتاب العلاقة الوثيقة بين الانتقال الديمقراطي وبناء دولة تستند على أسس قوانين الدستور وتحقيق الحكم الرشيد.

محتوى الكتاب:

- 1- مقدمة في الديمقراطية والاستبداد: يقدم الكتاب تعريفا بسيطا لمفاهيم الديمقراطية والاستبداد ويسلط الضوء على الاختلافات بينهما.
- 2- أهمية الانتقال الديمقراطي: يستعرض الكتاب أهمية التحول من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي وكيف يمكن أن يكون الانتقال الديمقراطي بمثابة ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون والحكم الرشيد.
- 3- بناء دولة القانون: يتناول الكتاب أهمية دور دولة القانون في ضمان حقوق المواطنين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، والمساءلة.
- 4- تحقيق الحكم الرشيد: يتناول الكتاب مفهوم الحكم الرشيد وما يتطلبه من حكام وقادة الأمم لتحقيق مصلحة الشعب والمجتمع بأكمله.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

ختاماً، يمثل هذا الكتاب مصدراً هاماً للباحثين والمهتمين بالعلوم السياسية والقانون والديمقراطية. يقدم فهماً شاملاً لدور الانتقال الديمقراطي في بناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد، ويعكس أهمية التعاون والتفاعل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق التحول نحو نظام حكم عادل وديمقراطي.

المقدمة:

لقد أصبح الحكم الديمقراطي أكثر قبولاً على المستوى الدولي باعتباره الصفة الأكثر شرعية لأي نظام سياسي، ولكن هناك مفاهيم مختلفة بشأن محتويات ومتطلبات الديمقراطية، حيث أن ضغوط العولمة وما ترتب عليها من الانفتاح على النفوذ الدولي وتعزيز الأنظمة والمؤسسات القانونية الدولية، يحد كثيراً مع مرور الوقت من قدرة الحكومات الاستبدادية على استمرار ممارستها المعادية للديمقراطية وقمع حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، ولكن قطف ثمار هذا المسار ليس في المتناول بعد كما شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي" مبحثاً رئيساً في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة (نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة)، وطرحت أدبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث الأسباب، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال.

حققت الديمقراطية في العصر الحديث انتصاراً تاريخياً Historical Victory على كافة البدائل وأنظمة الحكم الأخرى، فالجميع اليوم، ومن مختلف الاتجاهات الفكرية: وطنيين وقوميين، متدينين وعلمانيين، وسطيين ويساريين، يعلنون انحيازهم للديمقراطية، ويتحدثون عن مزايا الحكم الديمقراطي، وأصبحت الديمقراطية، كنظام حكم، مرادفاً لمفهوم الشرعية

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

Legitimacy في الحياة السياسية الحديثة، ذلك أن كافة القرارات والقوانين والسياسات تكون مقبولة ومبررة، إذا اتخذت بطريقة ديمقراطية.

وإذا كانت الديمقراطية، كأسلوب في الحكم، تعود إلى أيام اليونان، فإن نظام الحكم الديمقراطي في الدولة القومية هو ظاهرة حديثة العهد نسبياً، إذا لم يزد عدد الدول الديمقراطية في العالم في عام 1942م عن 12 دولة، إلا أن هذا العدد تضاعف نتيجة التحول الديمقراطي في عدد غير قليل من دول العالم. وكانت الدول العربية جزءاً من العالم الذي هبت عليه رياح الديمقراطية والتغيير، فالأردن، والمغرب، وقطر، وعمان، من الدول العربية التي بدأت في تبني النهج الديمقراطي كأسلوب في الحكم.

الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للانتقال الديمقراطي أن يكون ركيزة إستراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي دولة القانون؟

2- هل تعتبر الديمقراطية الحقيقية حل من حلول التحول الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الكتاب والأسئلة الفرعية لها، تم صياغة الفرضيتين

التاليتين:

- يعتبر الانتقال الديمقراطي الخيار الإستراتيجي لبناء دولة القانون؛

- الديمقراطية الحقيقية تتمثل في وجود الدولة العادلة؛

- يتم تحقيق الحكم الرشيد من خلال ترسيخ مبادئه.

الأهمية:

تكمن أهمية هذا الكتاب لكونه يتناول تجارب التحول الديمقراطي التي بدأت منذ أكثر من عقدين من الزمن في الوقت الذي تتسارع فيه الشعوب والأنظمة السياسية في العالم بشكل عام في التحول نحو ديمقراطية حقيقية وكاملة، وتزداد أهمية هذه الدراسة بزيادة الأصوات الداخلية، والضغط والمبادرات الخارجية، المطالبة بضرورة إجراء تحولات ديمقراطية حقيقية من أجل بناء دولة القانون في ظل وجود حكم راشد.

الأهداف:

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على مفهوم الانتقال الديمقراطي؛
- 2- التعرف على مفهوم الديمقراطية؛
- 3- مفهوم التحول الديمقراطي، وطرق الانتقال؛
- 4- التعرف على مراحل بناء دولة القانون، بدءاً من بناء البيئة الداخلية مروراً ببداية التحول الديمقراطي، وانتهاءً بترسيخ النهج الديمقراطي؛
- 5- التعرف على أبرز التحديات المحلية والخارجية، التي تواجه التجربة الديمقراطية؛
- 6- محاولة تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز النهج الديمقراطي وترسيخه من أجل تحقيق الحكم الرشيد.

الدراسات السابقة:

لم تنل عملية التحول الديمقراطي اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والمحللين السياسيين، وركزت معظم الدراسات، التي أمكن الاطلاع عليها، على أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وكيفية الخروج من هذه الأزمة، ومن أبرز هذه الدراسات:

- دراسة المفكر العربي (برهان غليون): أشار فيها الباحث إلى أن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي عملية بطيئة ومتعثرة، ويمكن التراجع عنها أحياناً، لأسباب متعددة، أبرزها

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الراشد

عقدة الأمن، فالدولة العربية تعيش شعوراً عميقاً دائماً بالهشاشة، وانعدام الأمن، الأمر الذي يجعلها أكثر ميلاً للتشدد، والانغلاق، والاستبداد، بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما استقرار النظام السياسي.

- في دراسة (الأنصاري، 1993): أشار الباحث إلى أن السبب الرئيسي في فشل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي يعود إلى أن الدولة القطرية العربية الحالية ما تزال تمثل مشروع دولة، ولم تصل إلى مرحلة الدولة المكتملة النضج والتكوين والمؤسسات والنظم؛ وبالتالي فإنه لا بدّ من بناء الدولة وترسيخها كخطوة أولى لتهيئة الطريق نحو التحرك الديمقراطي، ذلك أن واقع الدولة العربية الحديثة لا يحتمل التعددية السياسية.

وإذا كان جوهر الديمقراطية يقوم على المشاركة السياسية، فقد تناول (البيج، 1997م): المشاركة السياسية في الدول النامية موضحاً أنها تتميز بعدد من الخصائص التي تعيق العملية الديمقراطية وتحبطها، ومنها: الطابع اللامؤسسي نتيجة ضعف المؤسسات السياسية القائمة من أحزاب وبرلمانات، وكذلك هيمنة المؤسسات السلطوية الحكومية، وأخيراً تشخيص السلطة وانفراد النخبة الحاكمة باتخاذ كافة القرارات، الأمر الذي يمنع تحقيق أدنى مستوى من المشاركة السياسية، وبالتالي حرمان القوى السياسية من حقها في تمثيل الشعب، والدفاع عن مصالحه.

- ويرى الباحث العربي (بلقزيز، 1997م): أن أهم شروط الانتقال الديمقراطي هو خلق ثقافة سياسية جديدة لدى النخب الحاكمة والمعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي سياسي جديد يؤدي إلى إعادة صياغة مصادر الشرعية وبناء المؤسسات الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى صفقة سياسية بين السلطة والمعارضة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والاستجابة للمطالب الشعبية .

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- دراسة (مشاقبة، 2005م): ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة شموليتها، فقد تناول الإصلاح السياسي في دول الخليج في دراسة شاملة وتحليلية للوضع القائم، حيث قدم مراجعة لأسباب الإصلاح، والتي تتراوح ما بين متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، ثم استعرض تجارب كافة دول الخليج في الإصلاح والديمقراطية، معتبراً التجربة الكويتية تجربة رائدة ومتقدمة على كافة دول الخليج العربي وبعض الدول العربية، وقد تناول في تلك الدراسة معوقات الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المختلفة، وأخيراً، حاول الباحث استشراف مستقبل الإصلاح السياسي في دول الخليج، مشيراً إلى أنه يتراوح ما بين فرض الإصلاح من الخارج بالقوة، أو الاستجابة الذاتية، والبدء بالإصلاح من الداخل بالتدرج، أو رفض الإصلاح وبقاء الوضع على حاله من جمود وخمود.

ولما كانت عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في بعض الأحيان، هي استجابة للضغوط والممارسات الخارجية، ولا سيما التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية،

- فقد تناول (عبدالفتاح، 2006): دور الضغوط الخارجية في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي، وأشار إلى أن ذلك يعتمد على عدد من المتغيرات، منها مدى التزام القوى الدولية بإجراء تغير ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي، ولا سيما إذا تعارضت مصالح هذه الدول مع نتائج الديمقراطية، مثل: وصول الإسلاميين إلى السلطة، وكذلك مدى قابلية الثقافة السياسية العربية للديمقراطية، حيث إن بعض المجتمعات العربية لديها ثقافة تشكل عائق أمام عملية التحول الديمقراطي، وخلص الباحث إلى أن المنطقة العربية اقرب إلى تحولات تنافسية بعيدة عن التسلط، قد تؤدي على المدى الطويل إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية.

- وعلى الرغم من أهمية دراسة أسباب تعثر أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، إلا أن الحاجة تقتضي دراسة واقع التجربة في كل بلد عربي على حده، ذلك أن التعميم فيه قدر كبير من المجازفة والتسرع، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة إحدى الدول العربية في التحول الديمقراطي، من أجل رصد مواطن التقدم في هذه التجربة، وكذلك أوجه الضعف والقصور، وبالتالي تقديم المقترحات اللازمة لتعزيزها وإنجاحها.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

منهج المتبعة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تقسيم الكتاب إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار النظري للتحول الديمقراطي.

المحور الثاني: التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي.

المحور الثالث: ترسيخ الديمقراطية، دولة القانون.

المحور الرابع: ترسيخ الحكم الرشيد.

المحور الخامس: الأسس النظرية للحكم الرشيد.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

المحور الأول: الاطار النظري للتحول الديمقراطي

إن رغبة صانع القرار السياسي بضرورة التطوير والإصلاح هي عامل حاسم في دفع المسيرة الديمقراطية نحو الأمام، خصوصا إذا تضافرت جهود القيادة مع الوعي الشعبي

أولا: التحول الديمقراطي: Democratic Transition

يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية .

شهد العالم، في السبعينات والثمانينات مرورا بالتسعينات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، والتي لم يتوقعها، أو يتنبأ بها أساتذة السياسة والمفكرون، أو دارسو الديمقراطية، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

وقد أطلق أستاذ السياسة الأمريكي الشهير (صموئيل هنتنجتون، Huntington, S.) .

(1991) على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية، مشيرا إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم والانطلاق، أو التراجع والانكفاء. وقد بدأت أولى هذه الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية 1776م، والثورة الفرنسية 1789م، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد وصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى 29 دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، ولا سيما بعد وصول (موسوليني وهتلر) إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي، حتى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن 12 نظاما. أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينات إلى 36 دولة. ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، إذ تراجع عدد الدول الديمقراطية في أوائل السبعينات إلى أقل من 30 دولة. أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا إذ قادت عملية التحول البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام 1974م، ثم تبعها اليونان بعد ذلك

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام 1976م بزوال حكم (فرانكو)، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم: في الشمال والجنوب على نحو متفاوت، لدرجة أنه يمكن القول إن عدد الدول التي لم تهب عليها رياح الديمقراطية والتغيير في العالم لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، ويتركز معظمها في العالم العربي.

وفي هذا السياق ثور قضايا عديدة تتعلق بمستقبل الموجه الثالثة للديمقراطية، وما إذا كانت ستتكفى وتراجع، كما حدث في السابق، أم إنها ستستقر وتتطور نحو مزيد من التحول الديمقراطي في المستقبل؟ كما إنه لا يوجد تفسير نظري شامل ومتكامل لهذه الظاهرة التي لم يستطع أحد التنبؤ بها، فالتحول الديمقراطي مسيرة تحول طويلة ومستمرة ومعقدة، وهي عمليات متنوعة ومتعددة في مناطق مختلفة من العالم، وذات دوافع وأبعاد مختلفة، وتتم وقف آليات ومسالك ومؤسسات متنوعة، وبالتالي فإن (هنتنجتون) لم يقدم نظرية موحدة أو نموذجاً واحداً في التحول نحو الديمقراطية، فعلى سبيل المثال فإن دوافع التحول وآلياته في دول أمريكا اللاتينية تختلف عنها كلياً في دول أوروبا الشرقية (O'Donnel, & Phillippe C.Schmitter, 1986).

وإذا كانت الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي متعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فإن الثقافة السياسية تعد من أبرز العوامل المؤثرة في هذا الصدد. خصوصاً أن كافة البدائل للحكم الديمقراطي قد أثبتت فشلها، وفقدت مصداقيتها أو جاذبيتها، فقد أصبحت الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المقبول لدى شعوب الأرض (Eckstein, H. 1988).

فالصراع بين الأفكار والأيدولوجيات لتنظيم المجتمع وبناء الدولة انتهى بانتصار الديمقراطية، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإفلاس الفكر الشيوعي (Stepan, A. & Linz J. 1996). فالديمقراطية، وما تشتمل عليه من قيم ومبادئ ومؤسسات، هي المفتاح الأساسي للحكم الرشيد (Fukuyama, F. 1992).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من جسامه التغييرات التي حدثت في نهاية العقود الماضية، إلا أنه من المبالغ فيه أن نعدّها نهاية للتاريخ، مثلما اعتقد (Fukuyama)، لا بل أن مقولة نهاية التاريخ قد قيلت أكثر من مرة في القرن الماضي. وإذا كان العالم قد شهد تحولات

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

كبرى نحو الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فإنه شهد حركة في الاتجاه المضاد في العشرينات والثلاثينات، وكذلك الخمسينات والستينات من القرن الماضي، إذ سقطت الأنظمة الديمقراطية في عدد غير قليل من دول العالم، في كل من أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الاعتقاد بأن رياح الديمقراطية سوف تستمر في المستقبل، وأن حركة التاريخ قد توقفت عند هذا الخيار الديمقراطي.

وإذا كان (هننتجتون) قد عرف الموجة الديمقراطية بأنها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، فإن التحول الديمقراطي، ببساطة، هو عملية انتقال النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي، سواء كان نظاماً ملكياً أو جمهورياً مطلقاً أو نظاماً عسكرياً سلطوياً أو نظاماً ثيوقراطياً شمولياً أو نظاماً حكم الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية، والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ والقيم الديمقراطية.

ثانياً: نماذج وآليات التحول الديمقراطي

قد يأخذ التحول الديمقراطي عدة أشكال، أو نماذج منها:

1. ظهور نظام ديمقراطي جديد، ينشأ لأول مرة، بعد سنوات أو عقود من الحكم غير الديمقراطي The Emergence of Democracy، مثل: التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، وجنوب إفريقيا، والفلبين، والهند.

2. استعادة النظام الديمقراطي، بعد فترة من الحكم غير الديمقراطي Restoration of Democracy، مثل: عودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، أو تركيا واليونان بعد فترة من حكم العسكر في السبعينات من القرن الماضي.

3. الانتقال من نظام شبه ديمقراطي أو ديمقراطي مقيد إلى نظام ديمقراطي كامل لا رجعة عنه The Consolidation of Democracy، مثل: كوريا الجنوبية، والمكسيك.

أما بخصوص الآلية التي تتم وفقها عملية التحول فتختلف من دولة إلى أخرى، لأسباب متعددة ومتشابكة: محلياً وإقليمياً ودولياً، إلا أنه يمكن تلخيصها بالآليات الآتية:

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

1. مبادرة النظام السياسي من تلقاء نفسه، بتبني النهج الديمقراطي، وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية واحترام حقوقهم وحررياتهم، وذلك مثل ما حدث في السودان في عهد سوار الذهب عام 1986م، أو المغرب في عهد الملك محمد السادس، وإلى حد ما تأتي التجربة الديمقراطية في عمان ضمن هذه الرؤية.

2. استجابة النظام السياسي للضغوط الشعبية المحلية المطالبة بالحرية والإصلاح، ولا سيما في ظل تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظام السياسي، فيأتي التحول الديمقراطي لامتناس الغضب الشعبي والاحتقان الداخلي، كإحدى الاستراتيجيات لمواجهة هذه الأزمات، وذلك مثل ما حدث في الأردن، والجزائر، واليمن في أواخر القرن الماضي.

3. ممارسة ضغوط خارجية دولية على النظام السياسي لتبني الخيار الديمقراطي، مثل الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أو الضغوط التي تمارس على عدد غير قليل من الدول العربية في الوقت الحاضر، مثل: مصر، والسعودية، وبقية دول الخليج.

4. فرض النظام الديمقراطي بالقوة، وذلك بإزالة النظام غير الديمقراطي وإيجاد نظام ديمقراطي جديد، مثل ما حدث في اليابان، وألمانيا، وإيطاليا، بعد الحرب العالمية الثانية، والعراق وأفغانستان في الوقت الحاضر.

5. تضافر أو اجتماع العوامل الداخلية، والضغوط الشعبية، مع الضغوط الدولية والعوامل الخارجية لتبني الخيار الديمقراطي، ولعل ما وُصف بـ"الثورة البرتغالية" التي حدثت مؤخرًا في عدد غير قليل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، مثال: أوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وقد يكون ما يجري في لبنان هذه الأيام مثالا آخر على هذه الآلية.

يمكن القول إن النظام السياسي الذي يبادر من تلقاء نفسه باتخاذ قرار تاريخي بتبني النهج الديمقراطي، هو النظام الذي يجنب نفسه الضغوط والتدخلات الخارجية، ويحقق لشعبة الاستقرار والحرية، إذ إنه لا يتصور لأنظمة الحكم غير الديمقراطية أن تتمكن من البقاء في الحكم لفترة طويلة، دون أن تطور نفسها أو تستوعب ضرورة التغيير باتجاه أنماط جديدة من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، وذلك بما يتلاءم

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

ومستلزمات العصر وتطلعات الشعوب. وقد تكون التجربة الديمقراطية في عمان تجسيدا لهذه الرؤية، فالديمقراطية لم تعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار النظام السياسي، ومن أجل الحفاظ على مستقبله.

من النادر حدوث عملية انتقال ديمقراطي دون وجود مقدمات تدفع الحكم التسلطي بل تجبره على تقديم تنازلات، فالديمقراطية في كل تجارب الأمم حق ينتزع بالقوة، عندما تصبح تكلفة الحكم التسلطي عالية الثمن، لذلك فهي لا تتم إلا ضمن عوامل وأسباب تدفع بالأوضاع نحو التحول الديمقراطي.

ثالثاً: عوامل التحول الديمقراطي

حظيت العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي إلى اهتمام الباحثين والمفكرين خاصة أن هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدوافع والأسباب، فقد يكون سبب التحول استجابة لمطالب ورغبات المجتمع المحلي، وقد يكون مفروضاً بالقوة من الخارج، وقد يكون هناك ارتباط بين حصول الدولة على مساعدات ومعونات خارجية ودرجة الإصلاحات الديمقراطية التي تنتهجها.

كما قد تدفع هذه الأسباب مجتمعة بدولة ما إلى التخلي عن النظام السلطوي اللاديمقراطي والسير باتجاه التحول الديمقراطي.

وبالتالي فإنه يمكن القول إن الأسباب التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي قد تكون داخلية، وقد تكون خارجية، مع اختلاف درجة تأثير هذه العوامل من حالة إلى أخرى، فقد يكون بعضها جوهري وبعضها ثانوي وبعضها داخلي والآخر خارجي.

وفي ذلك الصدد يقول "جابريل أموند" و"بنجهام باول": "إن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاثة مصادر، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض. (جابريل، 1996، صفحة 184-185)

ففي حالة الهند مثلاً كان التحول الديمقراطي نابعا من الداخل، أما في حالة اليابان فقد فرضت عليها الديمقراطية عقب هزيمته العسكرية في الحرب العالمية الثانية، وهناك حالات

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

أخرى ارتبط فيها التحول الديمقراطي برغبة من الدول المعنية في تلقي المساعدات الاقتصادية من الخارج، وهذا إن دل فإنما يدل على أن موجات التحول الديمقراطي تمت في إطار تداخل وتشابك بين مجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

وسوف نتناول كلا من العوامل الداخلية والخارجية بشيء من التفصيل وذلك من خلال

المبحثين التاليين:

عندما تتفاقم حدة الأزمات الداخلية ويفشل النظام الاستبدادي غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية لتصل إلى درجة التآزم يؤدي ذلك إلى تحريك عملية التحول الديمقراطي، وهذه الأزمات قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تنشأ نتيجة هزيمة عسكرية، وهذه العوامل متعددة ونشير إليها على النحو الآتي:

1- العامل الاقتصادي والتحول الديمقراطي:

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحركة لعملية التحول الديمقراطي، فهو من العوامل شديدة التأثير سواء سلباً أو إيجاباً على الديمقراطية، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل لدرجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توظيف الموارد.

إلا أنه من المؤكد أن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من العوامل المؤثرة والحاسمة في اهتزاز شرعية الأنظمة السياسية، وظهر ذلك جلياً في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي عمت بعض البلدان العربية ومنها على سبيل المثال ما حدث في مصر في 18، 19 يناير سنة 1977 وعمت جميع المدن المصرية وكانت بسبب مضاعفة أسعار المواد الغذائية الأساسية خاصة الخبز وأطلق عليها وقتها "انتفاضة الخبز" وأطلق عليها النظام "انتفاضة الحرامية".

والأمر ذاته تكرر في العديد من الدول العربية منها على سبيل المثال انتفاضة الخبز في تونس عام 1986، وانتفاضة الخبز في الجزائر عام 1986 وتكرر في عام 1988، وانتفاضة الخبز في الأردن في عامي 1989، 1996 وغيرها.

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

فالتدهور الاقتصادي يثقل كاهل المواطنين لأنهم هم من يتحملوا عبء ارتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية، كما أن التدهور الاقتصادي يهبط بيئة جيدة لانتشار الفساد وإهدار المال العام وهروب رأس المال الأجنبي وكل الآثار السلبية المترتبة على هذه الأوضاع يتحملها المواطن.

ويترتب على هذه الأوضاع موجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة عدم استقرار سياسي وزيادة المطالبة بالحرية والديمقراطية (هانتنجتون، مرجع سابق، صفحة 120)، حيث ارتبطت شرعية النظم العربية بما يتمتع به المواطن من مستوى معيشة ورفاهية اقتصادية.

إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية يعجل بالاتجاه نحو مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في محاولة لامتصاص الغضبة الشعبية، وهذا الإجراءات الإصلاحية تدعم التحول الديمقراطي، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة معقدة، وقد تتفاوت من مكان إلى آخر، وإن كانت هناك مؤشرات على أن النمو المعتمد على آليات السوق يشكل أساساً جوهرياً للديمقراطية.

2- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي:

على الرغم من ذلك نجد أن هناك انقساماً بين الباحثين حول تصور العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، هذا الانقسام أخذ شكل اتجاهين فكريين:

- الاتجاه الأول:

يرى أنه ليس من الضروري أن يكون هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فقد تتم التنمية في إطار نظم تسلطية أو ديمقراطية على السواء، غير أنه إذا وجدت مثل هذه العلاقة فهي تسير في اتجاه أن التنمية الاقتصادية هي التي تفضي إلى الديمقراطية، فبمجرد أن يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً يتميز بقواه الذاتية، فإنه يكون الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من توسيع المشاركة السياسية لتشمل تدريجياً فئات اجتماعية أوسع، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع النطاق الاقتصادي القومي وتعقيده بما يجعل من الصعب إدارته بدون قدر من اللامركزية الديمقراطية، ومن ثمّ هناك علاقة

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

تبادلية، غير أنها في الأغلب تصف في اتجاه التأثير على النظام السياسي. (محمد السيد، 1997، صفحة 20).

واستند أصحاب هذا الرأي إلى تجربة "النمور الآسيوية" في النصف الثاني من القرن العشرين التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية في حين لم تشهد إصلاحات سياسية ديمقراطية إلا في المرحلة لاحقة للطفرة الاقتصادية.

بل هناك من ذهب لأبعد من ذلك حيث يرى "جورج سورنسن George Sorensen" أن الديمقراطية عائق للنمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب استثماراً، وأن الأنظمة غير الديمقراطية هي المتمكنة في مقاومة الضغوط الشعبية للاستهلاك الفوري والمباشر وأن الحكام التسلطيين أقدر على خلق فائض اقتصادي لاستثمار طويل الأجل لكونها محمية إزاء الموجات السياسية الاحتجاجية التي يولدها التغيير الاقتصادي السريع. (65sorenson,1988,p)

ويرد على هذا الطرح بنموذج عملي حيث نرى دولة فقيرة مثل الهند قد قطعت شوطاً طويلاً نحو الديمقراطية وتعتبر مثلاً يحتذى به، في حين أن دولاً أكثر ثراءً لا تتمتع شعوبها بأي قدر من الحريات والديمقراطية، مما يعني التقليل من أهمية الارتباط الإيجابي بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، لكن الأمر لم يحسم بعد (أمانى، 2008، صفحة 38)، فالدليل الإحصائي على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ليس قطعياً، حيث إن كافة الدراسات الكمية تقترح بأن نوع النظام ليس له تأثير ثابت ومستمر على الأداء الاقتصادي. (فرجاني، صفحة 48)

وعلى الرغم من أن بعض المفكرين أمثال "برزوفورسبكي" و"ليمونجي" يروا أن الديمقراطية تنمو بصورة أفضل في الدول الأكثر ثراءً، وأن استمرار الديمقراطية الحديثة يستند إلى حد كبير في أدائها الاقتصادي، ولكن ذلك لا يعني حتمية أن الديمقراطية كانت وليدة النمو الاقتصادي، فالديمقراطية يمكن أن تنشأ في أي مستوى من التنمية الاقتصادية وبمجرد نشأتها يصبح للاقتصاد دور محوري. (52Gruged,2002,p).

- الاتجاه الثاني:

يؤكد على وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثير التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، ومن ثمّ فمن الصعوبة أن تحقق التنمية القائمة على اقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركناً أساسياً من أركان النظام الاقتصادي حيث يهئ المناخ الديمقراطي مناخاً ملائماً وفعالاً للأنشطة الاقتصادية خاصة الاستثمارات الأجنبية. (2002, Laurence)،

ويري "مارتن ليبست" وهو من أبرز الرواد الذين ربطوا بين الرأسمالية والتنمية الناتجة عنها الديمقراطية حيث يرى أن الرأسمالية تمثل قلب الديمقراطية، ولإبراز هذه العلاقة قام بعمل مقارنة بين عدد من الدول وفقاً لثرواتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبين له من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في العالم كانت تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الديكتاتورية، وقد افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة كما أنها تضعف من حدة التفاعلات السياسية وتنشئ مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

وفي نفس السياق يرى هانتنجتون أن للتطور الاقتصادي أهمية قصوى لإمكانية تحقيق الديمقراطية، حيث قام بالربط بين الثراء والديمقراطية حيث إن التحول إلى الديمقراطية يحدث في المقام الأول في منطقة انتقالية عند مستويات الطبقة المتوسطة والعليا، والتحول في الدول الفقيرة غير وارد وفي الدول الغنية قد يحدث التحول بالفعل. (هانتنجتون، مرجع سابق، صفحة 125)

وقد تعرض هذا الاتجاه للنقض خاصة من أنصار المدرسة الماركسية حيث يرى "اودنيل" أن تعميق الرأسمالية في الدول النامية يؤدي إلى بزوغ ديكتاتورية وليس ديمقراطية، حيث التمكين لعدد قليل من البرجوازيين المسيطرين سياسياً من استخدام الدولة لتعظيم منافعهم عن طريق القمع.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

وتشير الدلائل إلى أن الثراء وحده قد لا يمثل عاملاً حاسماً وإنما النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة والذي يشمل درجة عالية من التصنيع من مبيعات موارد طبيعية قد لا يؤدي إلى التحول الديمقراطي وإنما قد يزيد من قوة بيروقراطية الدولة نتيجة لتراكم العائدات وتحد من الحاجة لفرض الضرائب وكلما انخفض مستوى الضرائب قلت الأسباب لدى الجماهير للمطالبة بالحياة النيابية.

3- تآكل شرعية النظم السلطوية:

يكاد يكون هناك اتفاق بين الباحثين على أن أهم أسباب التحول الديمقراطي هو تآكل سيطرة وشرعية النظم السلطوية في الحياة السياسية.

ويعد تآكل شرعية النظم الاستبدادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي فضلاً عن بروز معارضة قوية حيث تقوم هذه المعارضة بدور قوي وفعال في عملية التحول الديمقراطي وتغيير النظام القائم.

حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي ويعجز عن أداء وظائفه فإن شرعيته تصبح مهددة، لأن في النظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحاكم وشرعية النظام، وذلك لأن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه.

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات التجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، فتتصرف هذه النظم لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق الآتية: (هانتنجتون، مرجع سابق، صفحة 118)

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد.
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.
- محاولة إقامة صورة باهتة عن الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي، وذلك من خلال تقديم وعود باستعادة الديمقراطية أو إجراء انتخابات ولكن في الوقت المناسب.

- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي.

4- دور المجتمع المدني:

نشأ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي عندما حاول مفكرو القرن السابع عشر "لوك، هوبز، روسو" البحث عن بديل أكثر قدرة في التعبير عن الإرادة العامة للشعوب في مقابل نظرية السيادة السيفيين، أي سيادة الملكية والتي كان فيها المواطن مجرد رعية من الرعايا لا ينفع ولا يضر خاضع للسلطة السياسية، وسيادة الكنيسة والتي في ظلها كان المواطن مجرد عبد مسير غير مخير خاضع للسلطة الدينية.

من هذا المنطلق ظهر مفهوم المجتمع المدني كبديل عن الدولة والكنيسة، حيث يصبح الإنسان فيه عضواً بمحض إرادته، لذلك ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المواطنة الدستورية في مواجهة الدولة، وبمفهوم الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في مواجهة السلطة، وبهذا يكون مفهوم المجتمع المدني مفهوماً متوسطاً بين الأسرة والدولة لحماية الفرد من الطابع الكنسي والسلطوي الملكي من دون المرور على السلطة الدينية ولا السلطة السياسية، فالمواطن في دولة الحق والقانون حاكم ومحكوم في الوقت ذاته، فهو حين يطيع القانون فإنما يطيع ذاته، وذلك هو مبدأ السيادة الشعبية.

وعليه فإنه يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة.

ويتجلى المجتمع المدني في الاتحادات والهيئات والنقابات المهنية والروابط الاجتماعية والجمعيات الأدبية والعلمية، وهو النشاط العام للفرد الذي لا تستطيع الدولة السيطرة عليه أو منعه، بل تستطيع فقط تنظيمه بما يسمي بقانون الجمعيات والنقابات أو المنظمات غير الحكومية، لذلك فإن أهم ما يميز منظمات المجتمع المدني استقلالها التنظيمي والإداري عن الدولة والسلطة السياسية، فهناك اعتراف ضمني بأن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو ألا تتدخل الدولة في مجال نشاطات المجتمع المدني، ومما لا شك فيه أن شرط الاستقلالية يعد من أهم شروط بروز وتطور المجتمع المدني، لأن هذه الاستقلالية تعبر عن

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

قدرة الأفراد على تنظيم شئونهم والتعبير الصادق عن مصالحهم ورغباتهم، ومن ثم لا يمكن قيام المجتمع المدني في ظل استتباع المؤسسات التطوعية والأهلية للدولة. (سعد الدين، 2000، صفحة 13)

يقوم المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية:

- الأول: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، فهو غير مؤسسات الأسرة والقبيلة وغير مؤسسات الدولة.

- الثاني: التنظيم الجماعي في شكل منظمات أساسها بطاقة العضوية بمحض الإرادة الحرة.

- الثالث: قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخر، مما يعني الاعتراف له بحق تكوين منظمات مجتمع مدني أخرى.

- الرابع: عدم السعي للوصول إلى السلطة خلافا للأحزاب السياسية، وإنما تعمل على ممارسة الضغط السلمي على السلطة للدفاع عن مصالح أفرادها.

فالمجتمع المدني هو أساساً مجتمع التعددية، فهو متعدد الجماعات والروافد والاتجاهات والقناعات والميول، فلا يمكن تخيل المجتمع المدني بغير هذه المؤسسات المجتمعية والأهلية والتي تتنوع بتنوع الفئات والجماعات، وتختلف عن بعضها من حيث النشاط والدور والحجم وعمق الانتماء ودرجة التضامن، كما تختلف باختلاف مستوى وعي الأعضاء بمصالحهم وشرعية مطالبهم.

ومن ثم فإن هذه المنظمات تساهم بشكل كبير وفعال في نشر القيم الديمقراطية، مما يجعلها مدارس لتمكين الأفراد وتدريبهم على إدارة الصراع بالوسائل السلمية في ظل التسامح والاحترام والتراضي، لذلك لا يوجد حدود لنشاطها إلا في مجتمعات العالم الثالث التي ما زالت نظمها السياسية والاجتماعية غير مستقرة، حيث يحظر عليها النشاط المجتمعي الديني والسياسي، لذلك يضعف نشاطها لأن الدين والسياسة هما أهم محركين في مجتمعات العالم الثالث.

وجماعا لما سبق، فإن أول معيار نبحث عنه بهدف دعم التحول الديمقراطي هو المجتمع بحد ذاته من خلال ما يعرف بالمجتمع المدني، هذا المجتمع الذي يشكل الرافعة الأساسية

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

للنظام الديمقراطي بوجهه الإيجابي من منظور ثنائية الدولة والمجتمع، لأنه في هذه الحالة يكون المجتمع المدني مسانداً للدولة ومصدراً لشرعيتها عبر مشاركة منظماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار، ومن ثمّ فمن الخطأ التسليم بالوجه السلبي من غاية المجتمع، أي مقاومة الدولة باسم المجتمع المدني، لأنهما أي الدولة والمجتمع المدني ليسا مفهومين متقابلين، بل هما مفهومان متكاملان متلازمان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في التقدم من دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية، كما أنه من الصعب أن نتصور وجود دولة قوية من دون مجتمع مدني يساندها، لهذا فإن أول التحديات التي تواجه المجتمع المدني هو التعامل الإيجابي مع الدولة في سبيل الوصول إلى الأفضل من خلال تأليب رأي عام فاعل وضاعط في وجه أي انحراف للسلطة.

ومما لا شك فيه أن شعور الحاكمين بأن الجماعات المنظمة من منظمات المجتمع المدني وعناصر الرأي العام لن تغفر لهم إن مارسوا الاستبداد والطغيان بما لهم من حق في الثورة والخروج سيجعلهم يفكرون كثيراً قبل الخروج على قواعد الديمقراطية.

5- دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي:

لعل من أهم العوامل التي تؤدي إلى التسريع باتجاه التحول الديمقراطي هو القيادة المترتبة على قمة النظام، إذ من الممكن أن تتعرض لضغوط داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية، إذ يكون بيدها اتخاذ قرار التحول، مع ما قد يترتب على هذا القرار من فقدتها لمركز القيادة، وتعتبر الحالة الإسبانية مثلاً في هذا المقام، حيث قاد الملك "خوان كارلوس" عملية التحول من ملكية استبدادية إلى ملكية دستورية في أعقاب موت الجنرال "فرانكو"، واكتملت عملية التحول الديمقراطي في عام 1982 بعد أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية. (معتز بالله، صفحة 30)، وقد تجد القيادة نفسها إزاء معارضة قوية واحتجاجات شعبية تجبرها على المبادرة بالتحول الديمقراطي بعد أن تدرك أن محاولة الاحتفاظ بالسلطة لفترة طويلة لم تعد مجدية، ومن هنا فالمبادرة من قبل الحاكم بالسير في طريق التحول تمكنه من تجنب مخاطر محققة، فضلاً عن

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

أن هذه المبادرة تخلق آمالاً كبيرة بإمكانية حماية مصالح أساسية للنظام السلطوي ذاته إذا تحول إلى الديمقراطية.

وبناء على ما سبق فإن من أسباب توجيه القيادة السياسية للتحويل الديمقراطي (شادية، صفحة 34):

- إدراكها، أي القيادة السياسية أن تكاليف خروجها المبكر من السلطة بكرامة أقل من تكاليف البقاء فيها.

- الحد من المخاطر التي سيواجهونها إذا ما تشبثوا بالسلطة ثم يفقدونها.

- الإيمان بأن الديمقراطية هي الشكل الصحيح للحكم، وأن دولتهم قد تطورت إلى مرحلة ينبغي أن يقوم فيها "حكم ديمقراطي".

- عدم قدرة القيادة السياسية على إيجاد بديل يضمن لهم الحفاظ على شرعيتهم.

6- الثقافة السياسية :

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحويل نحو الديمقراطية، ولكن يجب في هذا الصدد التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين والتوجهات قصيرة الأجل التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه أحداث معينة، كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

إذ يختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحويل الديمقراطي، ففي بداية التحويل نحو الديمقراطية تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكفياً، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون داخلها. (شادية، مرجع سابق، صفحة 34)

رابعاً: العوامل الخارجية

لقد كشفت موجة التحويل نحو الديمقراطية تأثير وأهمية العوامل الدولية في هذه العملية باختلاف درجاتها، وإن كثيراً من العوامل الخارجية لا تتضح أهميتها بالنسبة للباحثين، حيث تشير الدراسات المقارنة لأدبيات التحويل الديمقراطي إلى أنها عملية داخلية،

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً على العوامل الداخلية، وهناك القليل من الدراسات التي تناولت البعد الدولي. (شادية، مرجع سابق، صفحة 36)، والمقصود بالعوامل الخارجية الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تلعب دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية، وسواء كانت هذه الضغوط تمارسها دول أو منظمات دولية، ويمكن إجمال هذه العوامل - الضغوط - الخارجية فيما يلي:

1- النظام الدولي:

شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا وتحول أغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصاراً للديمقراطية والقيم الغربية، ومن هنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوي المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة.

وقد ظهر هذا الأمر جلياً إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وتخليه عن الأنظمة التي كانت موالية له وترك الساحة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية لها مكاناً ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم وذلك ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي لا تنفصل عن رغبتها في الهيمنة على العالم، كما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها (فياص عامر، 2000، صفحة 149)، أما إذا تعرضت مثل هذه المصالح لخطر في حالة التحول الديمقراطي حيث لا يكون هناك مجال للحديث عن ضرورة التحول الديمقراطي حيث لا توجد فيه مصالح أمريكية، كما حدث في تعاملها مع الانقلاب العسكري على أول تجربة ديمقراطية في مصر في يوليو 2013.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

ومن باب الإنصاف فإن هذا الأمر لا تنفرد به السياسة الخارجية الأمريكية فقط بل يشاركها في ذلك الغرب وفرنسا خاصة تجاه أفريقيا، فالالتزام بالتحول الديمقراطي له صيغة انتقائية وانتهازية.

فإذا كانت الانتخابات الحرة والنزيهة ستأتي بالقوي والتيارات الإسلامية إلى سدة الحكم أو المشاركة فيها، فلا بأس من غض الطرف عن الديمقراطية وممارستها إذا كان من مصلحة أمريكا بقاء تلك النظم في الحكم، فالديمقراطية الأمريكية تدور حسبما تدور المصالح الأمريكية.

ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد الارتباط بين الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وتطبيق الديمقراطية، ومن ثم كان التحول الديمقراطي في بداية الموجة الثالثة "البرتغال، إسبانيا، اليونان" مرتبطاً بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث كان هذا الانضمام يمثل لهذه الدول أهمية اقتصادية كبرى وبالتالي كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادي والرخاء، وفي ذات الوقت كان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يدعم الالتزام بالديمقراطية.

2- ضغوط المؤسسات المالية الدولية:

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية، حيث تربط تلم المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعداتها المالية والإدارية والفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعياً في الحصول على القروض والتسهيلات الاقتصادية، كما تشترط تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكيف والتعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد الحر وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص، وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. (حسنيين، 2000، صفحة 27-28)

ومن هذا المنطلق ظهر مصطلح "المعونات المشروطة" أي المعونات المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي والتي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطة الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

مدفوعاً بما عانتها الدول النامية من أزمات اقتصادية، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينيات والذي تضمن المشروطية السياسية بما شمله من شروط متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الحكم الرشيد. (وارية، 2005، صفحة 39)

وقد دفعت الشعوب خاصة الفقراء منهم الثمن باهظاً لمثل هذه الضغوط الدولية، فكان من الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي أوجد ظروفاً مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف الذي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي. (حسنين، 2005، صفحة 135)

3- أثر العدوى والمحاكاة:

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وقد عبر عنها صامويل هانتنجتون "بكرات الثلج"، حيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدماً في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت.

وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة تشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجاً سياسياً يقتدي به بيد أن أثر "العدوى" كما يقول "وايتهاد" لا يخبرنا عن كيفية بداية هذه السلسلة ونهايتها والترتيب المحتمل لتطورها (غليون، صفحة 141) كما أن نجاح التحول يثبت للقيادة السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء دعائم النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي فيها التحول الديمقراطي.

وقد ساعد على ذلك الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والتي جعلت من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

كما جعلت من استخدام أساليب العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيوداً على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها. (هانتنجتون، مرجع سابق، صفحة 153)

كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني المتمثل في المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.

وعلى صعيد آخر أنهت ثورة المعلومات والاتصالات احتكار الأنظمة السلطوية لمصادر المعلومات، فلم تعد قادرة على منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم من الخارج عبر الانترنت والفضائيات، كما مكنت ثورة الاتصالات قوي المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر مما يسمح لها بحشد رأي عالمي أو على الأقل لفت انتباه المجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تمارسها أنظمة الحكم السلطوية.

وهذه الأمور لا شك أنها ساعدت في نشر "عدوى الديمقراطية" عبر الحدود، إذ أصبح من الصعب على هذه الأنظمة أن تعزل نفسها ومجتمعاتها عن تأثيراتها وتداعياتها في إطار ما أصبح يعرف بالعولمة والتي ساعدت في إيجاد بيئة دولية مواتية لترسيخ القيم الديمقراطية، وبالتالي باتت لزاماً على هذه النظم التكيف مع تلك التطورات بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي.

فعلى الرغم من أن الضغوط الخارجية على الأنظمة السلطوية تعتبر من العوامل المهمة التي تدفعها للسير في طريق التحول الديمقراطي، إلا أنها وإن كانت لا تصنع التحول أو بمعنى أدق لا تلعب الدور الحاسم فيه وإنما تكون بمثابة الدافع إليه إذ أن العوامل الداخلية هي الأهم.

خامساً: أشكال التحول الديمقراطي

يختلف الباحثون حول الطرق التي يتم بها الانتقال الديمقراطي فنمط التحول يختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم حيث يوجد شكلين أو طريقتين يحدث بهما التحول الديمقراطي.

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

1- التحول الديمقراطي بالطرق السلمية:

يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف والإكراه المادي، فالتحول الذي يحدث يكون مفتوحاً من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، وقد يكون الضغط من خارج السلطة الحاكمة لكن أن يصل ذلك إلى استعمال العنف، مثل لجوء الشعب إلى العصيان المدني.

ووسائل التحول الديمقراطي السلمي متعددة منها الانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة والتحول والتكيف والإرغام اللاعنيف والتحلل، ففي مرحلة التحلل تقر السلطة الحاكمة بمشروعية أهداف المعارضة، وفي مرحلة التكيف يقدم الحكم تنازلات محدودة لا تصل إلى التغيير الجذري وإنما يقدمها لتفادي تنازلات أكثر، وفي مرحلتها الإرغام والتحلل تبدأ تباشير تغيير علامات موازين القوة وتوازنها ثم يتغير الموقف بأكمله.

2- التحول الديمقراطي بالطرق غير السلمية:

إذا أصبحت الحاجة والرغبة إلى التغيير والتحول الديمقراطي ضرورة حتمية وإذا لم يتم ذلك بالطرق السلمية فحتماً سيأخذ منحى آخر باللجوء إلى العنف كوسيلة للتحول الديمقراطي سواء كان ذلك عن طريق الانقلابات العسكرية حيث يتم الإطاحة الفجائية والسريعة بالنخبة الحاكمة وغالباً ما تتسم بالعنف، أو تتم من داخل النخبة الحاكمة ذاتها فتحل محلها نخبة جديدة محل التي تم الإطاحة بها، وغالباً ما يتم ذلك بمساعدة المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية.

أو عن طريق العنف الشعبي حيث يتحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية، ويعتبر العنف ظاهرة عامة لا تختص به جماعة معينة ولا دولة بعينها، حيث يوجد في كل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة وفي مراحل زمنية مختلفة، وبصور وأشكال متعددة ولأسباب متداخلة.

المحور الثاني: التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي

إن نجاح التحول الديمقراطي وتحقيق إصلاحات عميقة رهناً ببناء نظام تربوي حديث رفيع المستوى، يساهم في بناء جيل يحقق تطلعات المجتمع في إعادة البناء وتحقيق التقدم والازدهار.

أولاً: التحول الديمقراطي:

1- ثورة المعلومات والاتصالات:

لقد عملت ثورات تقنيات الاتصالات والمعلومات على إضعاف قدرات الحكومات في السيطرة على المعلومات، وخفض تكاليف تبادل وجهات النظر البديلة والأخبار، وسهلت التنظيم الشعبي، ومكنت من الاستفادة من التعاطف والدعم الخارجي إلى حد بعيد. وصار بإمكان أي شخص بحوزته هاتف محمول مزود بكاميرا، أن يشعل الاحتجاجات من مجرد تسجيل سلوك فاضح في أي مكان وهذه العمليات، سوف تزداد وتتسارع عندما تصبح الهواتف الذكية وموجات البث والإرسال بالنطاق العريض متوفرة لمعظم السكان، وخاصة لجيل الشباب. لكن حتى وإن كانت الشبكات الاجتماعية غير قادرة، من خلال استخدام هذه التقنيات أن تحل محل المنظمات السياسية في الحكم، لكنه بإمكانها عبر استخدامها أن تهز الأنظمة السياسية، وتفرض على الأحزاب والمؤسسات السياسية إما التكيف وإلا فإنه سيتم إضعافها بشدة. ولكن استخدام الابتكارات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ليس دوماً جيداً في مسائل التحول الديمقراطي. فهي قد تساعد في خلق اندفاعات وتدفقات قصيرة الأجل من المشاركة الشعبية التي تعطي المنظمين الديمقراطيين ثقة غير مبررة في قدرتهم على المضي قدماً دون التفاوض المتواصل والمنظم والوصول إلى الحلول الوسط. كما أنها قد تعمل أيضاً على تمكين المتطرفين لتوسيع قواعد دعمهم والمساعدة في تصوير الجماعات المتطرفة كما لو أنها الجهات الفاعلة الرئيسية. كما يمكن للحكومات المتطورة تقنياً، وبمساعدة في بعض الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات، استخدام نفس التقنيات لقمع المواطنين. وفي أيامنا الراهنة، تستطيع الحكومات اعتراض الاتصالات الإلكترونية، وتحديد المحتجين وتصويرهم بواسطة الكاميرات الأمنية، وتهديد أعضاء المعارضة أو سجنهم.

2- صفات سيادة القادة السياسية:

ليس هناك أي نموذج محدد لقالب سكب مركزي لزعيم الفترة الانتقالية، وقد كان من بين القادة ممن كانوا نشطاء في صفوف المعارضة، أو أصحاب مناصب في الحكومات الاستبدادية، أو سياسيين ذوي خبرات عريقة، أو محامين أو اقتصاديين، وكان لهؤلاء معتقدات وممارسات دينية مختلفة، تتراوح بين الورع وبين عدم الإيمان كما تفاوتت أنماطهم الشخصية وأشكال حضورهم المادي بشكل ملحوظ. ولم يكن البعض منهم في واقع الأمر ديمقراطيا بطبعه ومزاجه، ولا

بقناعته أو خبرته أو سمعته، لقد تولى الحكم جيرى رولينغز لمدة عشر سنوات بصفة دكتاتور عسكري، ولم يوافق على عقد انتخابات مفتوحة متعددة الأحزاب، تحت ضغوط داخلية وخارجية، إلا عندما أظهرت الاستطلاعات السرية أنه سوف يفوز في الانتخابات بسهولة، ويكشف حديثه المواقف المعقدة التي كانت ولا زالت لدى رولينغز نحو العملية التمثيلية والديمقراطية الليبرالية.

وظل دي كليرك لسنوات عديدة ملتزما بنظام الفصل العنصري واستبعاد الأغلبية السوداء الكبرى في جنوب إفريقيا حتى أصبح مقتنعا في آخر النهار أن ذلك النظام لن يظل مستداما لأسباب اقتصادية وسياسية وأخلاقية، كما كان بشار الدين يوسف حبيبي شخصا مقربا من سوهارتو، دكتاتور إندونيسيا على المدى الطويل، ولعل احترام حبيبي للمؤسسات الديمقراطية على ما يبدو قد اكتسبه من خلال حياته على مدى 20 عاما بوصفه مهندس طيران في ألمانيا، ولم يكن حبيبي ظاهرا أو مشهورا حتى ألقى به في قلب السلطة عندما سقط سوهارتو، وقد باشر في تولي الحكم من دون أي قاعدة سياسية أو دعم كبير وبمعارضة حادة في الشوارع وعمل حبيبي بسرعة لتحقيق شرعية من خلال عدد من الخطوات الدراماتيكية للتحويل نحو الديمقراطية. وكانت لدى إرنستو زيديلو ميول ديمقراطية منذ سنين مبكرة، ولكنه تقلد مناصب هامة في المكسيك في الوقت الذي فاز فيه الحزب الثوري المؤسسي الحاكم ظل يسيطر فيه تقريبا، على جميع المواقف السياسية لعقود عديدة، وقد تم تصميم الإجراءات الانتخابية السابقة للتأكد من أن هذه الهيمنة سوف تظل مستمرة، وبفضل

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الراشد

استعداد زيديلو بوصفه رئيسا لقبول التغييرات في الإجراءات والشروط للانتخابات، فقد تم فتح الطريق أمام تداول السلطة في المكسيك والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، "الديمقراطية العادية" الفعالة، الذي أسماه زيديلو وقد خلص جميع هؤلاء القادة بمن فيهم ذوو الخلفيات الاستبدادية لأسباب متنوعة، أن الحكومة المقامة على أساس السيادة الشعبية والقيود الدستورية هي خير مسار لبلادهم وأنفسهم وأفضل من كافة البدائل المتاحة. وكان البعض منهم يحمل مبادئ ديمقراطية قوية، وقد عمل البعض منهم على تطوير أو تعزيز التزامهم بالديمقراطية استجابة للضغوط الاجتماعية في الظروف المتكشفة آنذاك، كما تبني البعض منهم اعتماد مناهج الديمقراطية المتاحة فقط عندما أصبحت مفيدة من الناحية السياسية وكانوا جميعا سياسيين، وكان لديهم ثقة بالنفس بدرجة كافية لاتخاذ قرارات صعبة وحاسمة في الأوقات المناسبة وبقناعات هادئة، وكانوا يتحلون بطبائع تحليلية وتأملية عالية للغاية ولكنهم كانوا باستمرار قادرين على التطلع والتحرك للأمام بدلا من التردد أو التراجع في قراراتهم السابق. وعلاوة على كل ذلك فإن هؤلاء القادة كانوا قادرين على التكيف وتعديل المواقف بسرعة وتحويلها في اتجاهات ومسارات غير متوقعة، وأخذ زمام المبادرة، لقد عملوا بكفاءة وحنكة على توجيه المراكب في المياه المضطربة، وكانوا يسرون أحيانا مع التيار ويوجهون دفة المركبة تارة نحو اليسار وأخرى لليمين، وتارة جيئة أو أخرى ذهابا وفقا لارتفاع وهبوط مستويات الأمواج، في الوقت الذي كانوا يتحركون في هدوء ما إلى الأمام، إنهم لم يحددوا اتجاه وسرعة التيارات ولكنهم تمكنوا من المساعدة في توجيه مراكب بلدانهم لمياه أكثر هدوءا وأمانا ونحو حكم ديمقراطي سالم في نهاية المطاف.

إن آفاق بناء ديمقراطيات جديدة في بلدان أخرى في هذه الأوقات وفيما هو آت من الأزمان، يعتمد إلى حد كبير على مدى عودة ظهور وأداء مثل هؤلاء القادة وكما أشار أستاذ العلوم السياسية الأمريكية الراحل، ومؤلف كتاب وصاحب نظرية "صدام الحضارات" (clash of civilizations)، صامويل فيلبس هينغتون بقوله "إن النظام الديمقراطي لا يقام بمجرد الميول والتوجهات ولكنه يقام بفعل الناس، كما أن إنشاء الديمقراطيات لا يتم بفعل الأسباب بل من قبل المسببين الفاعلين".

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

لقد ظهر العديد من الجهات الفاعلة الجديدة والتكنولوجيات والمؤسسات والقواعد والتحديات والفرص المستجدة، مما لا شك فيه أن ظهورها سوف يظل. ولكن على الرغم من سرعة حصول التغيير في مجال الفاعلين مستمرا ومتواصلا، لذا فإن متطلبات ومستلزمات التعبير والعمل السياسي هي أكثر ديمومة واستمرارا، وسوف تظل التحديات الرئيسة تتطلب القيام بالحشد والتعبئة من أجل الحرية السياسية، وبناء فضاءات ومساحات لإجراء الحوار وبناء التقارب والتوافق وصياغة التوافقات على إجراءات وقواعد الارتباطات، وطمأنة القوى المعارضة بضمان حماية مصالحها الأساسية، والحفاظ على الأولويات الحيوية. كما أن إنشاء الآليات للتعامل مع قضايا العدالة والذاكرة الانتقالية، وضمان السيطرة المدنية على الجيش والشرطة والمخابرات وحماية كل من النظام المدني وحقوق الإنسان الفردية، ستظل في مقدمات أولويات هذه التحديات المركزية. وهذا صحيح على حد سواء لكل من الساعين لإنهاء الحكومات الاستبدادية والأولئك الذين يحاولون جاهدين لمواجهة عكس المكاسب الديمقراطية من قبل الحكومات التي تم انتخابها بطريقة ما، إن الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المعززة بشبكات الاتصال والمعلومات الإلكترونية، قادرة على تكريس الضغط على الحكومات والمؤسسات الأخرى، ولكن على الرغم من أهمية هذه الجهات الفاعلة وأساليبها الجديدة، فإنه لا يمكن لها أن تكون بديلة للأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والقادة السياسيين في تولي القيام بالمهام الصعبة لبناء الائتلافات ووضع الضوابط الانتخابية، أو نيل التأييد الشعبي أو إعداد سياسات عامة حيوية، أو المناشدة لتقديم التضحيات من أجل الصالح العام وإلهام الناس بالاعتقاد أن الديمقراطية ممكنة وقادرة على العمل بفعالية، وعليه فإن من الأهمية بمكان استمرار المحافظة على تركيز الرؤية والصبر والمثابرة والانفتاح على تحقيق وقبول الحلول الوسط.

3- مفهوم الانتقال الديمقراطي:

يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى "العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي"، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية فهي يمكن أن

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من الأعلى.

أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحية فيها، أو من الأسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي، (Gary A. Stradiotto and surjan Guo, 2010)، وبناء عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين. وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والسلطة على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلاً عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها. ونظراً لأن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة بطبيعتها تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية، فقد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

في حال حدوث ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد (Jay Ulfelder and Michael Lustik, 2007)، بمعنى أنها نظم لا تعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية، وعليه يمكن القول أن النظم التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية سواء أكان شموليا أو سلطويا مغلقا، مدنيا أو عسكريا، حكم فرد أو حكم قلة، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي والذي تعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراسخة في الدول الغربية أقرب النماذج إليه.

4- أسباب الانتقال الديمقراطي :

للانتقال الديمقراطي مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، وأن هذه الأسباب تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث أن ما يمكن اعتباره أسبابا حاكمة في هذه الحالة أو تلك قد لا يكون كذلك في حالات أخرى، ومن هنا تأتي أهمية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارنة، وبصفة عامة فإنه لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم. وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن تصنيف الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات، (أحمد منيسي، 2009):

1- تفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية:

هذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، وهنا قد تلجأ النخبة

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلسلي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي، ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

2- طبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم:

يتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق يمكن القول أن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة، كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية بحيث يصبح الطريق ممهدا للانتقال بعد ذلك.

3- طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي:

ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني في بعض الدول بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال، وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقه (Rein Mullerson, 2009) أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي فإن من أهمها: بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية، ويمكن في هذا الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الاتحاد الأفريقي بدور ما في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية. وثمة عوامل خارجية أخرى أثرت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية الانتقال الديمقراطي، منها: تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا، وذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، كما أن تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها، أضف إلى ذلك انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وبخاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاح العالم قد أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم. كما أن نظرية الدومينو أو عامل العدوى أو الانتشار شكل عنصرا دافعا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه، ويمكن أن يحدث الانتقال الديمقراطي من خلال الحرب والاحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لكن

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

هناك نقطتان هامتان يتعين الإشارة إليهما بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم الانتقال الديمقراطي:

- أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة، وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤثر تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا، (Gustav Liden, 2011)

- أن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي، وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصادقية".

5- طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي :

إذا كانت عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال، ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددتها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي:

❖ الانتقال من الأعلى:

هو انتقال تقوده وتمنحه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي أنه انتقال يتم من داخل النظام القائم وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى، فإنه يمكن القول أن عملية الانتقال طبقاً لهذا المسلك غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وبالتالي، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من الأعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال، ومن بين الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من الأعلى، إسبانيا والبرازيل، (عبدالفتاح ماضيع و علي خليفة الكواري، 2009).

❖ الانتقال من الأسفل:

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين:

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.
- الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله، وبصفة عامة يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصعد النخبة الحاكمة وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة، وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي، وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها، البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.

❖ الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة:

يحدث الانتقال على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها أي النخبة الحاكمة هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية. وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، ويلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها، بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا، (عبدالفتاح ماضي و خليفة الكواري، 2009).

❖ الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي:

غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير وعدم بروز جناح إصلاحي داخله وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003. وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة، ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى (David Beetham, 2009)، وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق، وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول. وبالتالي فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ، وبالمقابل فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

ثانيا: ترسيخ الديمقراطية:

على الرغم من أن هناك حوالي مائة دولة شهدت انتقالا ديمقراطيا على مستوى العالم إلا أنه بعد مضي ما يقارب الأربعة عقود فإن كثيرا من الدول لم يشهد قيام نظم ديمقراطية

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

مستقرة وراسخة، بل شهد ظهور أشكال من النظم السياسية الهجينة (Hybrid Regimes) التي لا هي نظم ديمقراطية كاملة، ولا هي نظم غير ديمقراطية خالصة، بل تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض عناصر الديمقراطية وبعض عناصر النظم غير الديمقراطية على نحو ما. وهذا يعني أن مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي يمكن أن تكون مفتوحة على عدة مسارات، لكل منها شروطه ومعطياته، أولها التحرك على طريق ترسيخ النظام الديمقراطي، وثانيها، تبلور صيغة نظام سياسي هجين أو مختلط يكون قادرا على الاستمرار وثالثها، العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية أو دخول البلاد في مرحلة من الصراع الداخلي.

ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. وبلغة أخرى، فإن الترسخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومؤسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه، وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني (Second Transition) للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ، وهناك من طرح مفهوم الديمقراطية الجيدة (Good Democracy)، وهو يشير إلى النظام الديمقراطي الذي يحقق الحرية والمساواة لجميع المواطنين من خلال مؤسسات وآليات شرعية ومستقرة تؤدي وظائفها بفاعلية وكفاءة، استنادا إلى مفهوم "الديمقراطية الجيدة" يمكن تقييم النظام الديمقراطي من حيث الإجراءات والمحتوى والنتائج، وذلك بالاعتماد على مؤشرات عديدة منها: حكم القانون، والمساءلة، واستجابة الحكومة المنتخبة لطلبات المواطنين، وكفالة الحقوق السياسية والحرية المدنية للجميع والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، (Wolfgang Merkel and Aurel Croissant, 2004).

1- الديمقراطية:

يعود أصل هذه الكلمة إلى الإغريق الذين حددوا هذه الكلمة باعتبارها جمعا بين مقطعين هما (ديمو) بمعنى الشعب، و(كراسي) بمعنى السلطة، أي سلطة الشعب. تعريف " أبراهم لنكولن " : بأنها حكم الشعب بالشعب و للشعب". وتعني هذه العبارة ثلاثة مقاصد هي:

1- "حكم الشعب " : أي أن يكون الحكم ملك للشعب ويختص به، والحكم يمثل سيادة الشعب بما يتضمنه من أغلبية وأقلية.

2- " بالشعب": وتعني اشتراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثلهم أو نوابهم الذين يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية باعتبارهم مفوضين عنهم

" للشعب": تعني أن الحكومة في خدمة الشعب، أي أن الحكام يعملون لصالح الشعب بكل فئاته و طبقاته من أغلبية وأقلية بهدف تنمية مصالحه (جمال علي زهران، 2005).

الديمقراطية هي التجسيد العملي للحرية بشكل عام، و لجانبها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني، إن الديمقراطية تشكل غاية، باعتبارها نظاما أو صيغة من صيغ الحكم المثالي"، يستطيع أن يحقق شكلا من أرقى أشكال المجتمعات الإنسانية وتشكل وسيلة، لكونها أداة الحكم"، يمارسها الإنسان أثناء قيادة الدولة والمجتمع إلا أنها وسيلة متطورة متبدلة عبر التاريخ، (عدنان عويد، 2006).

يتم تعريف الديمقراطية " بأنها مجموعة من المؤسسات أو الفعاليات الحكومية، وللديمقراطية قواعد ومبادئ تقوم عليها والتي تجعل الإجراءات في مؤسسة معينة ديمقراطية وتقدم الدليل الثابت عن كيفية كون هذه الترتيبات ديمقراطية بصورة فعلية، هذه المبادئ تنقسم إلى قسمين مبدأ يتمثل في سيطرة الشعب على صنع القرار العام وعلى الأشخاص ومبدأ المساواة، وهذه المبادئ التي كافح الديمقراطيون من أجلها في كل مكان وزمان تعني بالضرورة سيطرة الشعب على القرارات العامة بشمولية وبفعالية كبيرة، والتغلب على

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الراشد

المخاطر والعقبات الخاصة سواء بالجنس أو العرق أو الدين واللغة والطبقة الاجتماعية والثروة والتي تقف بوجه الممارسة المتساوية لجميع المواطنين في حقوق المواطنة"، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2001).

لهذا فإن للديمقراطية مبادئ الشاملة والفعالة لا بد أن تحتاج إلى تحديد أدق ودقيق وأكبر في سياق حكومة تمثيلية أو تنوب فيها عن المواطنين من أجل تقرير السياسة العامة ولهذا فهي تحتاج إلى مجموعة من القيم المتوسطة التي يتم من خلالها تحقيق هذين المبدأين عمليا من خلال قيم المشاركة والتفويض والتمثيل والمسؤولية والشفافية والاستجابة والتضامن، وتستمد مؤسسات الحكومة التمثيلية من هذه القيم شخصيتها الديمقراطية وهي القيم التي يمكن أن تستعمل بدورها لتقييم طبيعة الديمقراطية التي تعمل فيها هذه المؤسسات بصورة عملية والتي تظهر في الشكل 01، وتجعل مثل هذه القيم الانتخابات ديمقراطية لكن ذلك يتطلب التعرف عن أي نظام أو عملية انتخابية ومدى المشاركة الشعبية التي تدعمها في الواقع؟ وكيف يتم معاملة الأصوات بصورة متساوية على أرض الواقع؟ ومدى المصدقية في محاسبة الحكومة المنتخبة أمام المواطنين من خلال عقوبة الطرد في المستقبل؟ هذه العلاقات المتبادلة بين القيم والمؤسسات هي التي تعطي عملية التقدم مصداقيتها وأساسها الفكري.

الجدول 01: المبادئ الديمقراطية والقيم المتوسطة

القيم المتوسطة	المتطلبات	وسائل التطبيق / المؤسسات
المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> - الحق في المشاركة - الإمكانيات والقدرة على المشاركة - المؤسسات الخاصة بالمشاركة - ثقافة خاصة بالمشاركة 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام الحقوق السياسية والمدنية - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الانتخابات، الأحزاب، منظمات غير الحكومية - تعليم المواطنة
التفويض	<ul style="list-style-type: none"> - مصادقة الدستور - اختيار البرامج وأصحاب المناصب - سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين - على الموظفين غير المنتخبين 	<ul style="list-style-type: none"> - الإستفتاءات - انتخابات حرة ونزيهة - أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين
التمثيل	<ul style="list-style-type: none"> - نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام - تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبية الاجتماعية للمقترعين 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام اقتراعي وحزبي - قوانين ضد التمييز - سياسات واضحة لدعم حقوق الأقليات
المسؤولية	<ul style="list-style-type: none"> - خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية للتأكد من الأداء الفعال والأمين للخدمة العامة ونزاهة القضاء 	<ul style="list-style-type: none"> - حكم القانون وفصل السياسات - وجود عملية محاسبة مستقلة - وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق - وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة
الشفافية	<ul style="list-style-type: none"> - خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية 	<ul style="list-style-type: none"> - تشريع حرية المعلومات - وسائل الإعلام مستقلة
الاستجابة	<ul style="list-style-type: none"> - إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين 	<ul style="list-style-type: none"> - إجراءات منتظمة ومفتوحة

<p>للاستشارة العامة - إصلاح قانون فعال - قرب الحكومة المحلية من الشعب</p>	<p>والقطاعات المختلفة للرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها أو عند تقديم الخدمات</p>	
<p>- تعليم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان - القانون العالمي لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة والوكالات الأخرى</p>	<p>- التسامح حيال الخلافات الداخلية - دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية</p>	<p>التضامن</p>

المصدر: (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2001).

والديمقراطية تقوم على فكرة المساواة بين جميع المواطنين في حقهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم وحق المشاركة في تسيير الشؤون العامة، ومع ذلك يجب أن يتمتع المواطنين بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحسب الإتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر في سبتمبر 1997، الفقرة (3) أن "الديمقراطية كمثال أعلى تهدف في جوهرها إلى حفظ وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ودعم الهدوء الوطني وخلق مناخ صالح للسلام كشكل من أشكال الحكم هي أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف وهي أيضا النظام السياسي الوحيد الذي يملك إمكانية التصحيح الذاتي".

أما وفقا لإلغستروم وهايدن فالديمقراطية هي بمثابة نظام حكم يتميز بما يلي، (لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، 2006):

1- امتلاكه مؤسسات وإجراءات في وسع المواطنين استخدامها للإعراب عن الخيارات الحقيقية التي يفضلونها في مجال السياسات البديلة على الصعيد الوطني وفرضه قيودا مؤسسية على ممارسة الجهاز التنفيذي للسلطة (التنافس).

2- ضمانه الاقتراع الذي يشمل الجميع وحق المشاركة في اختيار القادة الوطنيين والسياسات الوطنية (الشمولية والمشاركة). والديمقراطية أنها لا تشمل على نظام مدني ودستوري ومتعدد

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

الأحزاب تجرى فيه انتخابات حرة ونزيهة ويكون فيه الاقتراع شاملا فحسب بل أيضا التعددية التنظيمية والإعلامية وحرية مدنية واسعة النطاق (حرية التعبير والصحافة وتشكيل المنظمات والإنضمام إليها وتخويل المسؤولين المنتخبين سلطة فعلية واستقلالية عمل أجهزة الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية). ولا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا بتوفر مجموعة متداخلة من السلوكيات المؤسسية والممارسات والتي تطورت بمرور الزمن ولا تزال تتطور وتشمل هذه المجموعة (حقوق المواطن، ممارسات الحكم النيابي والحكم الخاضع للمساءلة، جماعة أهلية فعالة أو مجتمعا مدنيا فعالا وعدد آخر من المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة بين الحكومة والمواطنين)، تعتبر الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام من أهم هذه المؤسسات، لذا فإن لها دورا رئيسيا وهو ما يجعل من البرلمانات مؤسسة مركزية للديمقراطية، (ديفيد بيثام، 2006):

2- حقوق المواطن:

تعتبر حقوق الإنسان أكثر الحقوق أهمية لدى البشر والتي تحدد العلاقات بين الأفراد وهيكل السلطة وخاصة الدولة، ولكي يكون لأفراد الشعب تأثير في القوانين والسياسات فإن ثمة حقوقا سياسية ومدنية لا مناص من ضمانها لهم منها حق التعبير عن أنفسهم بحرية والحق في تكوين الجمعيات والحق في التصويت وهذا الإطار من الحقوق هو الذي يضمن لهم تطبيق المبدأ الديمقراطي الإضافي المتمثل في المعاملة المتساوية دون تمييز، وقد أكد المجتمع الدولي على المفهوم الكلي لحقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في 1993، الفقرة 5، " أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية تعزيز وصيانة وحماية جميع حقوق الإنسان والحرية الأساسية".

3- الحكم النيابي والحكم الخاضع للمساءلة:

الحكم النيابي للديمقراطية وهو أن يتولى حكم الشعب حكومة منتخبة من الشعب بطريقة ديمقراطية، والحكم الخاضع للمساءلة، هاتان السماتان تحددان معاً قوانين المجتمع وسياسته وتضمنان احترام حكم القانون وفي هذا الإطار لا بد من الفصل التقليدي للسلطات ما بين تنفيذية وتشريعية وقضائية، يتبوأ البرلمان بوصفه الجهاز المنتخب بحرية مكانة رئيسية في أية دولة ديمقراطية فهو المؤسسة التي يتم التعبير من خلالها عن إدارة الشعب ويتحقق بواسطتها حكم الشعب لنفسه على أرض الواقع. وبوصف البرلمان وكيلاً عن الشعب فهو يمثل في التعامل مع فروع الحكم الأخرى والهيئات الدولية والشبه الوطنية، ويشكل مدى إتقان البرلمان لدور الوسيط هذا ومدى تمثيله للشعب بكل أطيافه اعتباراً مهماً بالنسبة إلى البرلمان الديمقراطي.

4- المجتمع المدني النشط:

لا يقصد بالمجتمع المدني المنظمات غير الحكومية فحسب بل يقصد به الجماعات الأهلية النشيطة والتي تعمل معاً بطرق مختلفة وعديدة لتجد حلولاً للمشكلات المشتركة لأعضائها وتعزز مصالحهم وتدافع عنها، ورغم أن هذه الجماعات الأهلية لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومة فإنها تحتاج إلى التوصل الدائم معها حول الموضوعات التي تؤثر في مصالح أعضائها، ذلك أن دور المواطنين في الديمقراطية لا تنتهي بانتخابهم الحكومة، بل يجدر بهم أن يعملوا معها باستمرار لتظل على اتصال بالشعب واحتياجاته ويسعى البرلمان الديمقراطي إلى تشجيع وجود مجتمع مدني نشيط مفعم بالنشاط والعمل معه عن كثب لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه البلد وتحسين جودة القوانين وملائمتها للواقع.

5- الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة، كما عرف أندريه هوريو الأحزاب السياسية بأنها "تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

سياسة معينة"، وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم. وتلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في النظم السياسية المختلفة نظراً لما تتمتع به الأحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية تحظى الأحزاب السياسية بأهمية خاصة بالنسبة إلى البرلمان فهي تعتبر من بين المؤسسات التي تلعب دور الوساطة بين الحكومة والمجتمع، ومن خلال وجود الأحزاب السياسية لا يمثل البرلمان المواطنين بوصفهم أفراداً فحسب بل أيضاً كجماعات ليعزز اتجاهات سياسية محددة وتؤدي الأحزاب مهمتين بحيث تركز على خيارات الناخبين، وضمان إدراج هذه الخيارات في عمل البرلمان والمناقشات العامة المستمرة، ولأن الأحزاب السياسية تعمل مع كل من الحكومة والمجتمع المدني فإنها تمثل نقطة التقاء بينهما.

6- وسائل الإعلام:

تأتي وسائل الإعلام في المرتبة الثانية من بين المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة بين الحكومة والمجتمع وتحظى بأهمية كبيرة بالنسبة إلى البرلمان وعمله، وتعتبر وسائل الإعلام جهازاً رقابياً يكشف جميع أشكال إساءة استخدام السلطة وتعتبر مدى إجادتها لهذا الدور أمراً حيويًا بالنسبة إلى سلامة الحياة الديمقراطية، ومع الميل إلى تقليص هذا الدور سواء عن طريق جعل وسائل الإعلام تتنازل لصالح السلطة التنفيذية أو عن طريق الضغط من مجموعات مصالح اقتصادية قوية، في ظل نظام يتحكم فيه أصحاب المصالح التجارية يجب على البرلمان أن يؤدي ديمقراطياً أساسياً بوضع إطار قانوني مناسب لوسائل الإعلام، يضمن لها الاستقلال والتنوع على حد سواء، ولا يستطيع البرلمان أن يؤدي كل هذه الوظائف إلا عندما يتقيد هو نفسه بقواعد الديمقراطية، ويكون مفتوحاً للجميع وخاضعاً لمساءلة الناخبين فيما يتعلق بأسلوب عمله ويسهل التوصل مع أعضائه.

ثالثاً: دولة القانون

1- تعريف دولة القانون:

هي "مدى ثقة المواطنين المعنيين بالقواعد ومدى مراعاتهم لها، وضمن ذلك تقيدهم بالقواعد فيما يخص الجرائم العنيفة وغير العنيفة، وكفاءة النظام القضائي وتيسر التكهّنات بشأنه وإمكان إنفاذ العقود". وتشير دولة القانون في مدلولها المباشر إلى عدة معان: فهي توجي إلى تكريس الحقوق و الحريات وتسعى لحمايتها ضد تعسف الدولة، وفق مفهوم إيجابي أي القول "بدولة القانون" يوجي إلى إطار معيشي وفضاء سياسي واجتماعي تحترم فيه الحقوق، فدولة القانون تعني الدولة التي ينشئها القانون وتنسب إليه، وهي تصف نظاماً مؤسّساتي تكون فيه السلطة العامة خاضعة لقوة القانون من خلال فرض احترام القانون بواسطة آليات رقابية مستقلة تتمثل في الرقابة القضائية، ولعل هذا المدلول الذي يقترب من التعريف الفقهي. أكثر من ذلك، إن مصطلح دولة القانون يوجي بمجموعة من "الأمانى" تتعلق بإطار معيشي "مستحسن" تحترم فيه الحقوق الأساسية، وتحترم الديمقراطية ويسود مبدأ الشرعية ويكون ثمة توازن بواسطة الفصل بين السلطات، بغرض الوصول إلى حكم راشد للمجتمع. كما يعود أصل دولة القانون إلى الفقه الألماني، وبالأخص إلى فلسفة هيغل، حيث تناول المفكرون الألمان شروح هيغل وتعريفه للدولة ووظفوه لإرساء القواعد النظرية لـ "دولة القانون". وتحولت ظاهرة دولة فكرياً من علاقة قهر وتسلط إلى نظام يوفر للمجتمعات البشرية الأمن والاستقرار في إقليم معين يوفر كذلك سلطة وإدارة عليا تتولى مهام الإدارة والتدبير، وتحضى بدعم ومساندة الشعب، (خروج أحمد، 2004).

كما يعرف كلّسن دولة القانون بأنها "نظام قانوني ممرّكز نسبياً، يتميز بالخصائص التالية: العدالة والإدارة ترتبطان به بواسطة القوانين، أي بواسطة قواعد عامة تقررها هيئة برلمانية ينتخبها الشعب، بمشاركة أو بغير مشاركة رئيس الدولة الذي يرأس الجهاز التنفيذي، ويكون فيه أعضاء الحكومة مسؤولين عن أعمالهم، وتكون المحاكم مستقلة، ويتمتع المواطنون فيه بمجموعة من الحقوق والحريات، خاصة حرية التفكير والمعتقد، وحرية التعبير". إن وجود القانون العادل وسيادته مقدّمة ضرورية لخلق بيئة أمنية ومعروفة لحياة وعمل جميع

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

المواطنین يفترض للقانون أن يعلو على الحكم ذاته، وأن يكون معروفاً وأن يطبق على الجميع دون تمييز وإذا كان الحكم يعني ممارسة السلطة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعلى جميع الأصعدة. فهو بهذا المعنى يتخطى حدود الدولة ليشمل هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالدولة وحدها لا تستطيع إقامة الحكم الرشيد دون مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ولكي يطبق القانون سيتوجب وجود المؤسسات والهيئات المعنية بما في ذلك من مؤسسات قضائية وأجهزة أمنية ومؤسسات عقابية، وبالقدر الذي تكون فيه هذه المؤسسات جيدة التنظيم يعمل بها أناس أكفاء ومؤمنة جيداً مادياً ومعنوياً بقدر ما يطبق القانون بصورة فعالة وعادلة. إن وجود القانون العادل وتطبيقه على الجميع دون تمييز أو محاباة هو من مبادئ الحكم الرشيد ويعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتأمين مقومات معيشية كافية وحماية البيئة. وتلعب السلطة القضائية دوراً هاماً بمراقبة السلطة التنفيذية بمساءلة كبار الموظفين الحكوميين ومراجعة أو تأكيد التعيينات التنفيذية وتوجيه الاتهام إلى الموظفين أو فصلهم وتكوين لجان مختصة ترأب تنفيذ السياسات في مجالات محددة، لذا يجب إصلاح وتقوية السلطة القضائية حتى تتمكن من تنفيذ القوانين بكفاءة وبصفة مستمرة ونزيهة وبالتالي تحافظ على سيادة القانون وتوفير الفرصة للمواطنين لتقديم التظلمات ويعتبر مؤشر إصلاح النظام القضائي أداة مفيدة لتصميم مبادرة الإصلاح القضائي ويعتبر عنصراً هاماً في مجالات الجودة والتعليم والكفاءة لتقييم نظام الدولة القضائي وذلك من خلال:

- توفير آليات بديلة لفض المنازعات بالإضافة إلى إصلاح السلطة القضائية بحيث تعتبر الوسائل البديلة لحل المنازعات بواسطة التحكيم خارج قاعات المحاكم أداة من الأدوات التي تخفف العبء عن المحاكم وتؤدي إلى الفصل في الشكاوى بسرعة.

- إقامة نظام للمحققين في الشكاوى المقامة ضد الدولة ويكون هذا المحقق موظف عمومياً يتولى التحقيق مع الهيئات الحكومية التي قد تنتهك حقوق الأفراد ويتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع.

2- سيادة القانون:

يمكن تعريف سيادة القانون على " أنها مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الأفراد و المجتمع ببعضهم البعض من جهة وعلاقتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى والتي تسعى إلى حماية الأفراد وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان وتحقيق مفهوم المساواة وتخضع جميع سلطات الدولة والأفراد للقانون وتعمل وفقا له، وعلى الدولة ألا تتعسف في استخدام سلطتها من أجل الحد من حقوق وحريات الأفراد بل لابد من أن تعمل على تنميتها وأن تضمن الحياة لها".

ووفقا لتعريف الأمم المتحدة، تشير سيادة القانون إلى "مبدأ للحكم يكون فيه جميعا الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها مسؤولين أمام قوانين صادرة علانية وتطبق على المجتمع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتوافق مع المعايير والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان".

- يعرف هايك سيادة القانون:

أنها: " دولة تعمل بواسطة مجموعة من القواعد عامة، مجردة ودائمة، تكون ممكنة، غير متناقضة، مفهومة، مؤكدة، علنية، وليست ذات أثر رجعي، وكذا مجموعة من الأوامر والقرارات وهي قواعد فردية تكرر مبدأ تدرج القواعد، وتتنظم فيها آلية تقرير الجزاءات المادية المترتبة عن مخالفة القواعد التي تملئها هذه الدولة بواسطة سلطة منفصلة ومستقلة عن السلطة التنظيمية. كما تكون مطابقة القرارات والأوامر للقواعد المحددة، ومطابقة هذه القواعد للطابع العام أو مبدأ العموم منوطة بسلطة أو سلطات مستقلة ومنفصلة عن السلطة التنظيمية - " يعرفها جوناكس ((JONES على أنها: " تقييد حول سلطة اتخاذ القرار، تتضمن على الأقل ثلاثة عناصر أساسية: أولا، حق كل شخص تكون حقوقه موضوع حكم قضائي أو قرار إداري، في نقاش حقيقي أمام العدالة. وثانيا، أن يكون الموظفون الذين يصدرون القرارات، والقضاة الذين يصدرون الأحكام، مستقلين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي أحرارا من كل ضغط خارجي يصدر عن السلطة الرئاسية، السياسية أو الإدارية، حين يتخذون هذه القرارات، وأيضا عن كل تأثير داخلي مرده الطموح الشخصي أو القناعات

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

السياسية أو الأفكار المسبقة. وأخيراً، يجب أن تكون القرارات المتخذة معقولة، مبررة و ذات سبب كاف، وتأخذ بعين الاعتبار، وفي نفس الوقت، المبادئ العامة والحالات الخاصة التي صدرت بشأنها، (John K.M.ohnesorge, 2003).

إن سيادة القانون تعلق على سلطة الحكومات ومن خلال تحديد مظاهر سيادة القانون في المجتمعات فإنها تتطلب توافر معايير المساواة وعدم التمييز في العقاب، وعلى كافة الحكومات أن تراعي دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية إرساء القواعد الأساسية للمحافظة على القانون والنظام داخل المجتمع وأمنه، وعلى الحكومات كذلك توفير الخدمات الأساسية والأطر القانونية لجميع المواطنين والأجانب وتحديد الأطر القانونية يتطلب إيجاد قواعد قانونية فعالة مقننة بقوانين عصرية وتراعي الحقوق والحريات الأساسية وتعزز مفهوم المشاركة المبنية على مفهوم الحكم الرشيد وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بضمان حسن تطبيق هذه القوانين ومتابعة إجراءاتها وأن تقوم بسن القوانين سلطة تشريعية مستقلة ومنتخبة من قبل الشعب وحسب أحكام الدستور. وأن تعمل السلطة على موازنة المصالح في بناء المجتمع القومي فهو يحدد الإجراءات التشريعية المبنية على احترام الحقوق والحريات لأفراد المجتمع من جهة والمحافظة على أمن واستقرار الجميع وضمان عدم التعدي عليه وعلى حقوق الآخرين من جهة أخرى. وأن تعمل هذه السلطة إلى التطلع قدماً نحو تحقيق مبادئ الحكم الرشيد في سنّها لتشريعاتها والذي يعتبر نتيجة أساسية من ثمرات الحكم الرشيد والتي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

3- احترام تطبيق القوانين:

إن القانون الذي لا يجسد في الواقع يزيد من تعطيل آلية الديمقراطية وتصبح غير فاعلة وشكلية بدلاً من أنها نادراً ما تثار أمام المحاكم لفرض تطبيق مضامينها وهي تتمتع بالإنزامية وبالأولوية نسبة إلى القوانين المحلية وبالتالي يفترض في القاضي تطبيقها عندما تثار أمامه وذلك ما لم يحصل إلا في حالات نادرة. إن القرارات والقوانين التي تتخذ لابد أن يكون هناك متابعة وتطبيق فعال لها بغض النظر عن الأفراد وسلوكياتهم وهناك عدة عوامل تؤدي إلى تفعيل نفاذ القوانين منها، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 1998):

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

1- صياغة القوانين ووضع المعايير: تمتلك الحكومات في أقطار عديدة زمام معظم المبادرات التشريعية ولا سيما الديمقراطية الناشئة، تأتي صياغة معظم القوانين من أجهزة السلطة التنفيذية ويشمل دور البرلمان والحكومات في فحص مشروعات هذه القوانين وتأمين مطابقتها لمعايير الدولية واحترامها لمقتضيات رفاهية المواطنين وأن أي قواعد قانونية يجب تضمينها في محتوى القانون وليس في المقدمة أو الملاحق الإضافية.

2- المراقبة: فالحكومة مسؤولة عن مساءلة السلطة التنفيذية من خلال المراقبة وتكون مساءلة من قبل المواطنين لعمليها والتأكد من أنها لا تخل بحقوق المواطنين وتبذير موارد الدولة ولا تحيد عن خدمة المصلحة العامة وتؤدي الحكومة دورها بطرق عدة منها استلام تقارير عن خدمة من السلطات التنفيذية عن أنشطتها وطرح الأسئلة والاستفسارات على أعضاء السلطة التنفيذية وتشكيل لجان خاصة والقيام بزيارات ميدانية للوقوف على أسلوب عمل السلطة التنفيذية ومدى تطبيق هذه القوانين.

3- الالتزام بالتطبيق: يجب تطبيق القوانين طوعاً ودون تحايل أو انحياز اتجاه أشخاص معينين وفقاً لمبادئ الديمقراطية والتحفيز على الالتزام بالقانون.

4- استقلالية العدالة:

لكي يكون لمبدئي التدرج والمساواة أثر عملي، يفترض هذا الأمر وجود هيئات قضائية مستقلة، مختصة بالفصل في النزاعات التي تثور بين أشخاص القانون، وذلك بتطبيق مبدأ الشرعية التي ينشأ عن فكرة تدرج القواعد القانونية، وكذا مبدأ المساواة التي يتعارض مع كل تعامل يكرس تمييزاً معيناً بين أشخاص القانون. هذا التصور يفترض وجود فصل للسلطات، ووجود عدالة مستقلة. فاستقلالية السلطة القضائية التي تمثل جزءاً من سلطة الدولة، بالإضافة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، هي ما يمكن أن يضمن عدم تحيزها وحيادها في السهر على تطبيق قواعد القانون، (Chevallie, Jacques, 2003) إن استقلالية العمل القضائي يقتضي تمكن القضاة من تطبيق قواعد واضحة على كل الحالات المطروحة، دائماً بنفس الشكل، بغض النظر عن تنظيم الرقابة القضائية في حد ذاته، والذي يختلف اختلافاً كبيراً حسب ثلاثة حالات ممكنة، تتناسب جميعها مع منطق دولة القانون، طالما أنها تسعى إلى

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

فرض الرقابة على العمل الإداري. إن نمط دولة القانون هو قبل كل شيء نمط نظري، ولكنه أصبح أيضا موضوعا سياسيا، خاصة وأنه يعتبر حاليا، وكما سبق بيانه، الميزة الأساسية للأنظمة الديمقراطية. فدولة القانون التي تجعل من القانون الوسيلة المثلى للتنظيم السياسي والاجتماعي يجمع بين مبدأ الشرعية ومبدأ المساواة، ويؤكد على الدور المتنامي للقضاء في البلدان التي تعتبر نفسها مطبقة لهذا النمط. تلعب السلطة القضائية دورا بارزا من خلال الأطر القانونية الموضوعة لها ويتضح هذا الدور في تفصيل مفهوم الحكم الرشيد من خلال العمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون حيث تتجلى مظاهرها مع التركيز على عدم مخالفة هذه السلطة للقواعد القانونية الأمرة للتشريعات الموجودة وإلى تفعيل عملها في الأداء الرقابي على عمل الحكومات، ويجب أن تراعي السلطة القضائية التطورات والتنوعات في الأحداث التي تشهدها المجتمعات والتأكيد على صيانة الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وضمان عدم التعسف باستعمال الحق وجواز مبدأ التعويض لضحايا العدالة ومتابعة كافة السلوكيات الانضباطية لإرساء قواعد العدالة ويجب أن تكون مستقلة بأدائها إذ تعتبر أهم عناصر قيام دولة القانون. يعتبر مفهوم استقلال القضاء في العمل بنزاهة وحيادية من أهم مظاهر الفصل بين السلطات وسيادة القانون وأي مساس في شؤونها سيزعزع مفهوم العدل وبالتالي سينعكس على الجميع وأمنه، ومن ثم يقوده إلى شريعة الغابة أين القوي يأكل الضعيف والفقير يسلب ماله وعرضه ومن دون حسيب أو رقيب، ولا بد من توفير مقومات أساسية لمفهوم استقلال القضاء في الدولة وكفاءته ومن تلك المقومات، (مركز الحياة للمجتمع المدني، 2007):

- أن يكون القضاء جهة متخصصة أي أنها مهنية في أداء عملها القضائي وهذا سيساعد على رفع مستوى العاملين في السلك القضائي للعمل بحيادية ومهنية صادقة وعادلة.
- أن يكون القضاء محايدا بمعنى أن تصدر الأحكام بغض النظر عن الجهات المتخاصمة والمتنازعة ودون تمييز بينهم من أجل تحقيق العدالة والإنصاف وإرساء قواعد الديمقراطية ودولة القانون.

المحور الرابع: ترسيخ الحكم الرشيد

أولاً: النشأة والظهور للحكم الرشيد

دون الإغراق في الحفريات اللغوية فإن مصطلح الحكم الرشيد أو الحكمانية الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها، فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة Gouvernance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan واللغة اللاتينية Gubernance، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغات الفرنسية والانجليزية.

كما تم استخدام مصطلح الحكم الرشيد في القرن الخامس عشر، حيث كان يستخدم في اللغة الفرنسية للاستدلال على فعل الإدارة أو الحكم. وفي اللغة الفرنسية جاء مصطلح (Gulvernare) ويقصد به قيادة السفينة، ويشق منه كلمة (Gouvernail)، وتعني الإدارة العامة لشؤون الدولة، وقد استخدم الفرنسيون كلمة (Gouvernance)، ليعبروا عن الحكومة الفرنسية آنذاك (بن عبد العزيز خ.، 2012).

ثم جاء استخدام كلمة (Good Governance) في اللغة الإنجليزية ليستدل بها عن الأداة المستخدمة في التسيير السياسي والاجتماعي (كريم.، 2013). وقد شاع استخدام هذا المصطلح في أكثر من مكان للتعبير عن معاني الإدارة، والحكم، وتنظيم المنشآت، وإدارة المؤسسات المالية، وغيرها. وفي عام 1992 تم إدراج هذا المفهوم، وبصورة رسمية وواضحة، في تقرير البنك العالمي السنوي تحت عنوان "Development and Good Governance" حيث أكد البنك العالمي على أهمية هذا المصطلح، وأهمية توظيفه في توجيه إدارات المجتمع المختلفة نحو التقدم والتنمية والتطوير (كلام، 2004).

ثانياً: إشكالية الترجمة: (شارل ع.، 2007، صفحة 9)

أما في اللغة العربية فقد تم الاستدلال على معنى المصطلح من مجموعة الأفعال التي تنطوي تحت كلمة Governance، دون الاتفاق على مسمى ثابت لها، فلفظ الحكم الصالح، والحكم الرشيد، والحكم الرشيد، وأسلوب الحكم، والحاكمية جميعها مسميات لهذه الكلمة، لكن يراد بها فلسفة الحكم الوظيفي. وقد تم التشديد على ضرورة التمييز بين المسميات

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

الثلاث: الحكومة، والحكم، والحكم الصالح أو الرشيد، فالحكومة هي الإطار العام أو الحقل لتطبيق ما يسمى بالحكم أو السلطة (بن عبد العزيز، مرجع سابق، مرجع سابق)، وهذا المصطلح يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، فعلى سبيل المثال تم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم الرشيد أو الرشيد"، "الحكم الجيد"، "الحكم الصالح"، "الحكم السليم"، "الحكامة" "الحكمانية الجيدة"، "التدبير الجيد"، "القيادة الجيدة"، "أسلوب الحكم الجديد"، "الحكم الشامل"، "الحكم الموسع"، "إدارة شؤون الدولة والمجتمع".

لقد أثار تحديد المصطلح العربي الأدق للفظ governance جدلاً ساخناً ولا يزال نظراً لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة، ومع أن المفهوم الذي يدل عليه هذا اللفظ كان معروفاً منذ وقت ليس بقصير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقة إلا في بداية التسعينات حين اتخذت هذه المسائل أهمية أكبر في مناقشة موضوع التنمية في العالم.

فقد تبني تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي، مصطلحان هما إدارة الحكم والحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي "governance" و "good governance" على التوالي. ففي حين بدأ من المستعصي التوافق على مصطلح يحظى بقبول كافة أقطار المنطقة، فقد اختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول والأقل تحميلاً للمعاني السياسية فإذا ما أردنا ترجمة مصطلح إدارة الحكم الذي اعتمده البنك الدولي إلى الإنجليزية ترجمة حرفية، توصلنا إلى عبارة " Management of governing

أما بالنسبة إلى تعريب "good governance" فقد أبقى على مفهوم الحكم وأضيف إليه صفة "جيد" وهي أبسط الترجمات اللفظ "good" وأقل تحميلاً للمعاني الضمنية.

من أول المصطلحات التي تم استخدامها للدلالة على مفهوم "governance" مصطلح الحاكمية المشتق من الجذر اللغوي حكم وأقرب التعابير إلى هذا المفهوم، لكن هذا المصطلح تعرض لبعض الانتقادات من قبل مراقبين اعترضوا عليه لأن العلماء المسلمين يستخدمونه

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

أيضا للإشارة إلى حاكمية الله. كما لاقى اعتراضا من علماء المغرب الذين اعتبروا أن المصطلح نشأ في المشرق وبالتالي لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية، واقترحوا مصطلح بديلا هو "الحوكمة" الذي لقي استحسانا في شمال إفريقيا. وجاءت انتقادات أخرى من قبل دول الخليج ليس حيال صحة المصطلحات الجديدة اللغوية فحسب ولكن أيضا حيال الطرق المستخدمة لوضعها، فتم اقتراح مصطلحات إضافية منها "الحكم الصالح" الذي ترجم حرفيا إلى "virtuous governing"، وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين منفصلين، أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظ صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، مما يجعل استخدام هذا اللفظ للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه.

أما ثانيهما فيشمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية، وقد اعتبر هؤلاء أن لفظ حكم وبخاصة حين ترفق بصفة صالح محملة بمعان سياسية كثيرة، ويشجع مؤيدو هذا الموقف على استخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تباديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة. تم أيضا تداول مصطلح آخر بشكل واسع هو الحكم الرشيد الذي تم ترجمته بعبارة "wise governing" ومع أن هذا المصطلح يتضمن أيضا لفظ حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة فقد انصبت الانتقادات على الجزء الثاني منه الذي رأى الكثيرون صبغة دينية كبيرة، ويعارض الكثير من العلماء في كل أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصطلح الجديد نظرا لارتباطه بالخلفاء الراشدين أي الخلفاء المهديين الأربعة الذين حكموا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، فضلا عن لفظ رشيد من الجذر رشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في عدد من التعبيرات العربية للإشارة إلى "البلوغ" مما يؤدي إلى التحفظات ذاتها التي أثارها لفظ صالح المشابهة. (شارل، مرجع سابق)

وقد استمر ابتكار مصطلحات أخرى ناشئة من التيارات المختلفة، "الحكامة" مثلا مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تم استخدامه أحيانا في دول شمال إفريقيا مع أنه تعرض لانتقادات مماثلة تؤكد عدم صحته اللغوية. أما مصطلح الحوكمة وبعد المعارضة التي لقيها فقد تم إنعاشه مؤخرا، وهي مرجع معروف في اللغة العربية

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

وقد أعطي المصطلح زخما جديدا بعد إضافة لفظ الشركات إليه مما ولد عبارة حوكمة الشركات أي "corporate governance" أو "the governance of companies". ولعل العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الرشيد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال الاهتمام بتحقيق الموارد البشرية والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسة والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية. وقد تكون الترجمة الحرفية للكلمة سببا للإشكالات المنهجية؛ حيث لا يوجد في اللغة العربية كلمة صريحة تعكس مصطلح "Governance"، لكن المتفق عليه أن مصطلح الحكم الرشيد مصطلح واسع ومتعدد الأبعاد، وأن جذوره تمتد عبر التاريخ القديم (حجاج، 2002)، وله الأثر في تحقيق التنمية السياسية الإدارية والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية في الدولة (البابلي، 2018).

ثالثا: التعاريف المختلفة للحكم الرشيد:

1- تعاريف المنظمات الدولية:

تناولت عدة جهات رسمية مصطلح الحكم الرشيد من زوايا متعددة لم يجتمعوا فيه على تعريف موحد له، فقد اختلف التعريف بحسب اختلاف المؤسسة، والمفكر، والكاتب، أو حتى الدولة، فجاء التركيز في بعض التعريفات على دور الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ورد في تعريف البنك العالمي، وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمصطلح، في حين ركز البعض على الآليات والوسائل القانونية اللازمة لضمان تحقيق الحكم الرشيد. ومن ناحية أخرى تباين المفكرون بين من يرى بضرورة فرضه وتطبيقه على مختلف المجتمعات، ومن يؤكد على أنه ينبع من الضرورة والحاجة فقط.

● تعريف البنك العالمي (The World Bank):

هو من أوائل من عرف مصطلح الحكم الرشيد ووصفه بأنه "الطريقة أو الحالة التي يمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية" (الكايد ز، 2003). ومما يجب الإشارة إليه أن تعريف البنك العالمي قد عرض المصطلح في إطاره العام دون التطرق لماهية التنفيذ أو هيكلته، مما أثار كثيرا من التساؤلات، وفتح مساحة واسعة

الانتقال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

للإجراءات، واقتصر على إبراز دور الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون التطرق لدوره في التنمية السياسية والإدارية مما جعل من تعريف البنك لمصطلح الحكم الرشيد تعريفا قاصرا بحاجة إلى التدقيق والإضافة.

● تعريف صندوق النقد الدولي:

عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد "بأنه الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع" (fund monetary, 2000).

● تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

في عام 1994 تناول مصطلح الحكم الرشيد وعرفه على أنه "مجموعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يمكن إدارة شؤون المجتمع الاقتصادية والإدارية على كافة مستوياته". وكان التركيز في البرنامج على توظيف كافة الوسائل والطرق القانونية، ومشاركة المؤسسات الخاصة والعامة لتطبيق حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

● لجنة التنمية الإنسانية العربية في تقريرها السنوي 2002:

تناولت تعريف الحكم الرشيد على أنه "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا ويكون مسؤولا أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" (أحمد رمضان، 2015)

● تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية بأن الحكم الرشيد "هو مجموعة المؤسسات والتقاليد التي تحدد ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين وكيفية سماع صوت المواطنين، في القضايا ذات الاهتمام العام" (Agence canadienne, 1997).

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

2- التعاريف الأكاديمية للحكم الرشيد

▪ تعريف دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو-لوباتون:

هم مجموعة خبراء وباحثين اقتصاديين في البنك العالمي فقد عرفوا الحكم الرشيد بأنه "التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين وهذا يشمل:

- العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتساءل وتراقب وتستبدل.

- مدى قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصيانة وتنفيذ وفرض سياسات وقواعد تنظيمية.

- احترام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم". (Daniel Kaufmann, 1999)

▪ تعريف الاقتصادي Asher François:

أنه "اشترك المؤسسات السياسية والفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص مع بعضهم البعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع".

▪ تعريف François Xavier Marien:

"الحكم الرشيد هو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال".

▪ تعريف شارل فيليب دفيد:

يشير إلى الحكم الرشيد على أنه "المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموماً إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية" (DAVID, 2013, p.377).

▪ تعريف Brand W.:

"الحكم الرشيد هو مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة، كما يتدرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع".

▪ تعريف Marcou Rangeon et Thibault :

"الحكم الرشيد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".

▪ تعريف نادر فرجاني:

الحكم الرشيد هو "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، يرتبط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة الناس يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع".

▪ تعريف زهير عبد الكريم الكايد:

"مفهوم الحكم الرشيد مفهوم مرن يتعلق بالأفكار والتوجهات ومجالات الاستخدام وعموماً فهو يتعلق باليات اتخاذ القرارات التي تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وتنطوي على المساءلة، وتخضع لسيادة القانون والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام، ويعني بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة، بذلك فهي تعكس مناخاً مجتمعياً ديمقراطياً يتفاعل فيه كافة أطراف المجتمع ومكوناته الأساسية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع" (الكايد ز.، 2003، صفحة 16).

▪ تعريف الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة":

صرح الرئيس الجزائري السابق قائلاً: "لا يمكن إقامة الحكم الرشيد دون دولة القانون، ودون ديمقراطية حقيقية دون تعددية حزبية، كما لا يمكن أن يقوم حكم رشيد إطلاقاً دون رقابة شعبية" (جلطي، 2006، صفحة 13).

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

▪ تعريف المشرع الجزائري للحكم الرشيد:

لقد ورد مصطلح الحكم الرشيد في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الرشيد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

▪ تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

▪ توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

▪ توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها (القانون التوجيهي، 2006).

ومما تقدم يمكن التيقن من عدم الوصول إلى تعريف شامل وموحد لمصطلح الحكم الرشيد، وقد تكون هذه الخاصية "ميزة" أكثر من كونها نقطة ضعف، حيث يمكن التنبؤ بمرونة هذا المصطلح وبحبوحته في استيعاب ما يحدث من تغيرات وتطورات في العصر الحديث، وعليه فإنه من الممكن وضع تعريف عام للحكم الرشيد اعتمادا على المعطيات والاجتهادات السابقة، فهو "أسلوب لممارسة السلطة، مبني على العدالة والأمانة والشفافية، يهدف إلى تسيير موارد الدولة المختلفة لتحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية".

رابعا: أسباب ظهور الحكم الرشيد

ظهر مفهوم الحكم الرشيد نتيجة لتغيرات عدة حصلت في البيئة المحيطة للحكم، وكانت هذه التغيرات شاملة للمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية أيضا، مما استدعى ضرورة التماشي مع هذه التغيرات وذلك بتعديل السياسات الإدارية للحكومة (هلال و جمعة، 2001).

- كانت العولمة والثورة المعلوماتية من أبرز هذه التغيرات، فلا يمكن الإبقاء على السياسة التقليدية للدولة في ظل هذا التطور السريع في الاتصالات والتكنولوجيا.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- لعبت المنظمات والاتفاقيات الدولية من خلال تدخلها بمفاهيم الحكم للدول دور بارز في تعديل الأنماط السياسية القائمة في تلك الدول، وأصبح من الضروري التماشي مع بنود هذه الاتفاقيات (بن عبد العزيز، مرجع سابق، 2012).

- كذلك كان هناك تأثير كبير من الشركات التجارية الضخمة على صنع القرارات، وتغيير المناهج السياسية وتوجيه مركز الثقل نحو معايير تقييم الأداء بناء على درجة التعلم والتدريب والمهارات (الحاج عابدين، 2005). - في الحقيقة يمكن التأكيد على أن من أهم التغيرات التي استدعت ظهور الحكم الرشيد هو تحكم ما يسمى باقتصاد السوق، وتقليص دور الدولة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه قوى السوق وبخاصة شركات القطاع الخاص، فكان لها سلطة اقتصادية وسياسية وإدارية نتجت عن تحكّمها في اقتصاديات الدولة، وانعكس ذلك على قوة الدولة في الحكم وأصبح من الضروري تعديل سياساتها وإعادة تقييم العلاقة مع هذه القوى (مطير س.، 2013).

المحور الخامس: الأسس النظرية للحكم الرشيد

إن الأسس النظرية للحكم الرشيد تعبر عن مجموعة من المؤشرات، والتي إعتدّها كل من البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى أسس ترشيده الحكم من خلال دراسة المنظمات الدولية وبعض المفكرين.

أولاً: الأسس النظرية حسب بعض المنظمات الدولية

1- الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

إن الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمحور أساساً حول التنمية البشرية والتي من بينها ما يلي:

- المشاركة: وتعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال مؤسسة الوساطة المشروعة.
- حكم القانون: ويقصد به أن يسود القانون وليس الأهواء والنزوات، ويجب أن تكون مؤسسة القانون منصفة وتهتم بحقوق الإنسان.

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

• الشفافية: وهي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار وتبني الشفافية على حرية تدفق المعلومات، والتي يشترط أن تكون كافية وسهلة الفهم لكي يتمكن طرف المعني من الوصول إليها.

• العدالة: تعني أن كل الرجال والنساء يتمتعون بقدر متساوي من الفرص لتحسين أوضاعهم سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

• المساءلة: أي أن وضع القرار في إطار الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني، خاضعين للمساءلة من قبل الجمهور، وتختلف المساءلة باختلاف طبيعة المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا.

• الرؤية الإستراتيجية: ومفادها أن القادة والشعب يمتلكون أفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية البشرية، ولديهم شعور مشترك عما يروونه من تلك التنمية مع الفهم للمعتقدات التاريخية والثقافية المرتكزة عليها تلك الأفاق.

2- الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب البنك الدولي:

حدد البنك الدولي عدة خصائص يمتاز بها الحكم الرشيد، وذلك ضمن قيمتين عالميتين هما التضمينية والمساءلة.

1- التضمينية: وترتكز على مفهوم المساواة، والمساواة في مفهوم الحكم الرشيد تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويريد المشاركة فيه يمكنه فعل ذلك بتساوي مع الجميع، فإدارة الحكم التضمينية تضمن آلية تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها القانون.

2- المساءلة: تقوم هذه القيمة على مفهوم المحاسبة، والتي تعني وجوب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم، وتشجع المساءلة على ترقية أخلاقية الخدمة العامة وتدفع بالمسؤولين إلى حرص على المصلحة العامة، وهي نوعان المساءلة الداخلية والمساءلة الخارجية.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

3- الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب تقرير التنمية البشرية العربية:

تضمن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 4002 موضوع الحكم الرشيد، الذي يتمثل في تضافر جهود كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص إذ يقوم على: (برنامج الأمم المتحدة، 2004، الصفحات 58-59)

- يقوم على سيادة الحرية ضمانا لتوسيع خيارات الناس.

- يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة مع تمثيل الشامل للحقوق الناس.

- يقوم على المؤسسات كنقيض لتسلط الفردي، وتعمل مؤسساته بالكفاءة والشفافية كاملة

فيما بينها في ظل سلطة تمارس من قبل الناس مباشرة بإختيار دوري ونزيه.

- يقوم على سيادة القانون المنتصف والعدل والحامي لحرية لكافة الأفراد.

- يقوم على السهر على تطبيق القانون، بمعنى وجود قضاء كفاء نزيه ومستقل تماما.

4- الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب بعض المفكرين المختصين:

أما الكتاب المختصين فقد وضعوا من جهاتهم خصائص الحكم الرشيد وفي هذا

الصدد:

▪ يؤكد "جون ميل" أن الحكم الرشيد ليس له محتوى معياري وإنما يهدف نحو تحقيق نتائج

مرغوبة من جانب، ونحو تحقيقها بطريقة صحيحة من جانب آخر، حيث أنها منسجمة

بطريقة أخرى مع قيم، كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالحكم الرشيد عند "جون ميل"

هو:

- التخطيط نحو المستقبل.

- الغاية النهائية له: هي وضع الأهداف وتحديد الطريق العام لتحقيق هذه الأهداف.

- الموارد: أي تأمين المواد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الوصول للغاية النهائية.

- التحكم والسيطرة: أي التأكيد وبشكل دوري، لأن المؤسسة يتم معرفة أدائها وتقديمها إلى

الأمام ضمن الحدود القانونية نحو الغاية النهائية.

-المساءلة: أي التأكيد على استخدام الموارد بكفاءة وتقديم تقرير التقدم وتحويل المشاركين في

تحمل المخاطر.

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

▪ أما عند "جيمس سبيث" فإن ترويج الحكم الرشيد لا يعني تقوية قدرات الدولة لحكم فقط، بل يعني أيضا تجديد روح المشاركة المدنية في كافة مجالات الشؤون العامة.

▪ يرى الباحث **Oran young** بأنه إضافة إلى الأسس المتعارف عليها لا بد من إدخال أساس آخر وهو نوعية المؤسسات، حيث يوضح أن الدور الذي تلعبه المؤسسات والتشريعات وفق الآليات المتاحة للفاعلين والأعوان للمشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرارات دور هام ورئيسي وحسبه فإن الحكم الرشيد يكون على أساس نوعية المؤسسات والديمقراطية.

▪ كما يرى الباحث **Douglass North** أنه لا بد من توفر شرطين أساسيين هما، تحديد الأهداف وتحديد القواعد.

ثانيا: أهمية الحكم الرشيد

يسعى الحكم الرشيد من خلال تطبيق مبادئه إلى خلق دولة إدارية تكون سياساتها مبنية على الشفافية والمحاسبة والمشاركة (مطير، مرجع سابق)، فالحكم الرشيد ومن خلال تحقيق الشفافية يضمن سلاسة الرقابة وترسيخ الثقة بين أفراد المؤسسة، حيث إن بيئة العمل الواضحة تستدعي الشعور بالطمأنينة والراحة. ومن خلال تطبيق مبدأ المحاسبة أو المساءلة يقوم الحكم الرشيد بتقليص الأفعال الخاطئة والسياسات المنحرفة، حيث إن ما ستقوم به اليوم ستحاسب عليه غدا، وبالتالي يعمق مفهوم المسؤولية لدى الأفراد التي تعني التزامهم بإنجاز واجباتهم بكل صدق وأمانة وإخلاص (العلاق، 2008)، وبذلك تعود على الدولة أو المؤسسة بالمنفعة الإيجابية.

أما مفهوم المشاركة فيسعى إلى إشراك مختلف الأفراد في عمليات وضع الخطط واتخاذ القرارات وحل المشكلات، فينتج عن هذا الفعل التزام أكبر من قبل الأفراد لتنفيذ ما اتفق عليه من قرارات، حيث إنهم شاركوا في اتخاذها (ديسلير، 2003)، إضافة إلى تحقيق الرضا الوظيفي وتقليص مستويات الغياب وترك العمل، (Pendleton، 2001). كما أن إشراك العاملين سيوفر مجموعة أكبر من الخيارات المتاحة الناتجة عن تعدد وجهات النظر وبالتالي يؤمن شمولية البحث وبناء خطط بديلة.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

أما مبدأ العدالة والمساواة فهو مرتبط كل الارتباط بتحقيق الصلاح في المجتمعات حيث إنه يضمن شعور الأفراد جميعهم بالعدل وأنهم جزء لا يتجزأ من باقي الأفراد، وأن لهم كل الحق بالحصول على الفرص الكاملة كما الآخرين (السكران، 2009). كما أن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد يضمن سيادة القانون حيث إن المرجعية دائماً للقانون ولا مكان للقوانين الفردية، ولهذا الأمر أثر كبير في تقليص مستويات العنف وضمان التوافق والتواءم بين الأفراد جميعاً (مصلح، 2013). وعند فرض نظام قانوني يتميز بالنزاهة والعدالة والحيادية يمكن تنظيم العلاقة بين الجهات المختلفة والمشاركة في عملية الإدارة (Nikolic, 2008) وتحقيق الاستقرار السياسي، وبالتالي الالتفات لتنمية وتطوير اقتصاد الدولة أو المؤسسة. وفي تحقيق مبدأ الكفاءة والفعالية تتحصل المنفعة من خلال تحقيق الأهداف المرسومة أو المخرجات المرجوة للمؤسسة باستخدام أقل الموارد أو التكاليف وبالتالي يمكن ضمان ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر (الداوي، 2010، صفحة 217) والتوظيف الأمثل للموارد.

أما الرؤية الإستراتيجية في الحكم الرشيد فتكمن أهميتها في كونها أداة لتنظيم الوقت وترتيب الخطط الحالية في ظل التوقعات المستقبلية. كما أنها تقوم بتوحيد جهود القادة نحو هدف محدد وتمنحهم خطة طريق ثابتة للمسير. ومن خلال وضع الخطط الإستراتيجية يمكن للمؤسسة التفكير وبشكل أوضح في المستقبل ويمكنها من اكتشاف واختيار الأفضل، وأخيراً ترقية الأفكار إلى درجة الأفعال والخطط التنفيذية.

إن للحكم الرشيد ارتباطاً خاصاً بالعملية التنموية وقد ارتبط مفهوم الحكم الرشيد بمصطلح التنمية المستدامة لأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيقها. والمتفق عليه حتى الآن أن تطبيق الرشادة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان له الأثر الأعظم في تحويل الأنظار والانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة (محمد، 2011، صفحة 366). ومع أن الالتزام بتطبيق معايير الحكم الرشيد لن يضمن تحقيق التنمية بشكل مطلق إلا أن عدم تطبيق هذه المبادئ سيعيق عملية التنمية بلا شك، فالتنمية المستدامة بحاجة إلى مؤسسات تعتمد سيادة القانون والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية والبيئية والاستثمار في رأس

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

المال البشري لتحقيق، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي لعام 1997، أن هناك خمسة عوامل مهمة يمكن الاستدلال بها على تحقيق استدامة التنمية البشرية في الدولة وهي (الإنمائي برنامج الأمم المتحدة، 1997):

1- التعاون "Cooperation" ويقوم على تفاعل مختلف أفراد المجتمع في صنع القرار وإيجاد الحلول لمختلف التحديات، وفيه تركيز على مبدأ الانتماء والاستفادة من تنوع الآراء لتحصيل الأفضل؛

2- العدالة في التوزيع "Equity" ويقصد بها إعطاء جميع الأفراد فرصة متساوية للتأثير والتغيير والتطوير على المستوى الشخصي والمجتمعي على حد سواء.

3- الأمان الشخصي "Security" وفيه تضمين لحق الأفراد بالعيش بسلام بعيداً عن أي تهديدات أو ترهيب، فأساس حصول التنمية هو الاستقرار.

4- التمكين "Empowerment" ويعني إعطاء مساحة جيدة للأفراد لأخذ القرارات بصورة فردية وبمطلق الحرية.

5- الاستدامة "Sustainability" أي الاستخدام الأمثل للموارد مع إبقاء حق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

أما الحكم الرشيد فيمكن اعتباره وسيلة استثمار جيدة لتحقيق هدفين رئيسيين: تقليص مستويات الفساد، ثم تحقيق التنمية المستدامة (Koohshahi, 2013, p. 9).

ثالثاً: الانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد

إن الانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد يشكلان جوانباً مرتبطة ومتكاملة في عملية تحقيق الحكم الفعّال والعاقل في الدول. يعد الانتقال الديمقراطي عملية تحوّل سياسي واجتماعي من الحكم الاستبدادي أو الحكم ذو السلطة المطلقة إلى نظام ديمقراطي يقوم على أساس قوانين الدستور ومبادئ حكم الشعب. فيما يُعدّ الحكم الرشيد نهجاً للحكم يتميز بالعدل والحكمة والاستقامة والمصلحة العامة.

يتناول الانتقال الديمقراطي مجموعة من الإصلاحات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تهدف إلى بناء منظومة ديمقراطية تحقق التمثيل الشعبي، وحماية حقوق الإنسان،

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد
وتشجيع المشاركة السياسية، وتحقيق الشفافية والمساءلة. يتطلب الانتقال الديمقراطي
التعاون والحوار بين جميع القوى السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.
من ناحية أخرى، يسعى الحكم الرشيد إلى تحقيق الاستقرار والعدل في إدارة الشؤون
العامة. يعتمد الحكم الرشيد على قيم الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، ويركز على
تحقيق المصلحة العامة والارتقاء بمستوى الحياة للمواطنين. يتطلب الحكم الرشيد قيادة
قوية وحكيمة قادرة على اتخاذ القرارات الصائبة والمنصفة وفقاً للقوانين والدستور.
يتعاون الانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد معاً لتحقيق أنظمة حكم فعالة ومستدامة
تسعى إلى تحقيق الاستقرار والعدل والازدهار للمجتمعات. الانتقال الديمقراطي يُمثّل البداية
لبناء أسس ديمقراطية قوية، في حين يعتبر الحكم الرشيد المرحلة التالية التي تضمن تحقيق
المصلحة العامة وتنمية المجتمعات.

الخاتمة:

إن الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي يجب أن تنفذ تدريجياً بما يخدم قوة بناء التحول الديمقراطي، وذلك لأن الديمقراطية بحاجة إلى ركائز تتماشى مع مواجهة التحديات، من خلال التركيز على التطوير الثقافي والتعليمي والاقتصادي. كما أن التحول الديمقراطي يجب أن يكون محوره ذاتياً، وعليه، فإن أسس التحول الديمقراطي ومرتكزاته تستدعي أن تقوم على إرادة ذاتية عند كافة مكونات النظام في الدولة، وأن الإعداد اللازم نحو قيام المجتمع الديمقراطي، يستدعي كذلك وضع استراتيجيات تحيي فيها فكرة الإصلاح الدستوري والقانوني، والاهتمام بتفعيل قيم الحرية، واحترام لغة الحوار بغية ظهور عامل الثقة بين مؤسسات النظام والأفراد، مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب، لتكون قوية حتى يتحقق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد وكافة مؤسساتها.

كما تميزت الأدبيات المعاصرة بجملة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيوية عميقة واسعة النطاق، تنوعت ملامحها وتبلورت آلياتها عبر العديد من التطورات، والتي شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العلمية. ومن بين هذه المفاهيم القديمة المستحدثة "الحكم الرشيد". اتخذ موضوع الحكم الرشيد منذ ذلك الحين أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد.

وعلى ضوء ما تقدم توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- أن قضية الانتقال الديمقراطي سوف تظل ضمن أولويات الأجندات البحثية في حقل السياسية المقارنة لسنوات قادمة وذلك لأن هناك آفاقاً جديدة للبحث في هذا المجال من ناحية.

- أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي في الأغلب الأحيان عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- أنه لا توجد طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية، حيث أن خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي جرت من خلال طرق عديدة، كان لكل منها ظروف وسمات خاصة.

- أن الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل أحد الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، فالأخيرة تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استناداً إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفعالية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة.

- أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، كما أنها لا تُصدر ولا تستورد بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.

- أنه إذا كانت القيم والمبادئ العليا للديمقراطية واحدة ومطلقة حيث تشمل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتسامح السياسي والفكري واحترام الكرامة الإنسانية، فإن صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة، وتختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية أو الإجرائية.

- أنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي، حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في: الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال، وحسن تصميم المرحلة الانتقالية وإدارتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي.

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- تعتبر مناقشة المفاهيم وضبطها من القضايا المهمة والضرورية ولا سيما أن مفهوم الحكم الرشيد ما يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة العامة والعلوم السياسية والاقتصادية؛

- محاولة توضيح المفاهيم وضبطها تعد المرحلة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية؛

- تقوم فكرة الحكم الرشيد على نشر مبادئ الديمقراطية من خلال المشاركة والشفافية والمسائلة وسمو القانون والاستجابة والعدالة والمساواة الفعالية؛

- أضحى الحكم الرشيد أو ما يعرف بالحوكمة شرطا ضروريا وجوهريا للنهوض بالتنمية وبذلك يقوم على تشجيع وتطوير كفاءات ومهارات المواطنين في جميع ميادين الحياة، من أجل بناء الوطن وتعزيز سيادته وأمنه واستقراره.

التوصيات:

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن طرح بعض التوصيات والتي من الشأن الاستفادة منها:

- يجب أن تتسم عملية صياغة الدستور بشمول كافة الجماعات السياسية والشرائح الاقتصادية والولاءات الدينية والانتماءات العرقية والإثنية، لكي يكون الدستور معبراً عن الجميع ومملوكاً لهم دون استثناء.

- يجب الوصول إلى إجماع بشأن المشاكل الجوهرية لضمان أن يعكس ويحمي الدستور بطريقة مناسبة مصالح وحقوق كافة الجماعات الاجتماعية في المجتمع.

- العمل على إن شاء آليات لحل الصراعات والخلافات الاقتصادية والاجتماعية والدينية على مستوى الوحدات الاقتصادية والمجتمعات المحلية.

- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة مكونة من أعضاء غير حزبيين يثق فيهم الناس للإشراف على الانتخابات.

- ضرورة وضع قواعد وإجراءات واضحة للعملية الانتخابية، وإنشاء محكمة نقض للنظر في مستوى الوحدات الاقتصادية والمجتمعات المحلية.

- العمل على إعداد قوائم انتخابية سليمة وتنقيتها بانتظام، والتفكير في إنشاء نظام يسمح بالتصويت الإلكتروني

- ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل كوادرها وتغيير أيديولوجيتها المهنية من خلال إصلاح المقررات الدراسية بما يتواءم مع مجتمع ديمقراطي.

- ينبغي على الدول أن يتخذوا موقفاً ويتجهوا نحو المناهج الصحيحة والسبل الرشيدة التي تساعد على الخروج من قوقعة التخلف والتشردم التي يعيشون فيها؛

- يتطلب نجاح الحكم الرشيد مسؤولية كل الأفراد الذين لديهم الرغبة في تحقيقه ومسؤولية الدولة والمنظمات والجمعيات ومسؤولية الشعب بل هي مسؤولية لا تقتصر على جيل بذاته بل هي مسؤولية ممتدة عبر الأجيال؛

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- ضرورة تعزيز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والثبات وفي تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات، وتأتي أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الرشيد من الفساد؛

- يتطلب الحكم الرشيد العمل جماعي مشترك بين أطرافه وجهود أي طرف يتكامل مع جهود الآخر ومن يقوم بواجبه منهم يساهم في إنجاح جهود الآخر.

المراجع والمصادر:

الكتب:

- أحمد منيسي، (2009)، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ط1)، أبوضبي، قطر.
- جمال علي زهران، (2005)، "الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- خروع أحمد، (2004)، "دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بين الأسطورة والواقع"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ديفيد بيثام، (2006)، "البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين"، دليل الممارسة الجيدة، الإتحاد البرلماني الدولي، بيروت، لبنان.
- عدنان عويد، (2006). "الديمقراطية بين الفكر و الممارسة" الوطن العربي أنموذجا"، التلوين للطباعة و النشر و التوزيع سوريا.
- مركز الحياة للمجتمع المدني، (2007)، "سيادة القانون في الأردن، قراءات في متناول الشباب"، المكتبة الوطنية، الأردن .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (1998)، دليل الممارسة البرلمانية، الاتحاد البرلماني الدولي، باريس، فرنسا.
- عبدالفتاح ماضي وخليفة الكواري، (2009)، "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جابرييل إيه. أموند، جي. بنحهم باويل الابن. (1996). السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية"، ترجمة أحمد علي وأحمد عناني، القاهرة مكتبة الوعي.
- خيرى أبو العزائم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام المصري.
- سعد الدين إبراهيم. (2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

الانفصال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- معتر بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي في دور تسلطية تنافسية، كيف وصلت الدول إلى الديمقراطية.
- شادية فتحي إبراهيم عبد الله. (2005). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية الأردن، الطبعة الأولى.
- الكايد، زهير عبد الكريم. (2003). الحكمانية Governance: قضايا وتطبيقات، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ديسلير، جاري . (2003). إدارة الموارد البشرية. (محمد سيد أحمد عبد المتعال، المترجمون)، دار المريخ للنشر.
- العلاق، بشير. (2008). أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- السكارنة، بلال. (2009). أخلاقيات العمل وأثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- كالام، بيار. (2004). تفتت الديمقراطية: من أجل ثورة في الحوكمة، بيروت: دار الفارابي.
- الداوي ، الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث، العدد 7.
- الأخضر عزي، غانم جلطي. (2006). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 12، مركز البصيرة الجزائر.
- القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. (2006). الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.
- شارل، عدوان. (2007). إدارة الحكم: أخبار وأفكار، مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . (1997). وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- حسن ، كريم. (2013). مفهوم الحكم الصالح، بيروت: أوراق عربية.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004). نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية العربية، المطبعة الوطنية، عمان.
- البابلي، نبيل. (2018). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات.
- عابدين، يس الحاج. (2005). قراءه في مفهوم الحكم الجيد، صحيفة الرأي العام، السودان.
- بن عبد العزيز، خيرة. (2012). دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، باتنة: جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
- مطير، سمير عبد الرازق. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعالقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، غزة: جامعة الأقصى.
- سلوى شعراوي، جمعة، علي الدين، هلال. (2001). إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- محمد، غربي. (2011). الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفا تر السياسة والقانون.
- رمضان، فادي أحمد. (2015). البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية، غزة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وجامعة الأقصى بغزة.
- حجاج، قاسم. (2002). العالمية والعمولة: نحو عالمية تعددية وعمولة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، الجزائر، دار التراث للنشر والتوزيع.

المقالات:

- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (2001)، "تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات".
- لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، (2006)، "تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي الحكم والإدارة العامة".
- حسن فياض عامر . (2000). الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسية الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 261.
- حسنين توفيق إبراهيم . (2000). التطور الديمقراطي في الوطن العربي "قضايا وإشكاليات" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 142.
- محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد . (1997). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أماني عبد اللطيف . (2008). التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1990، رسالة ماجستير.
- راوية توفيق. (2005). الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا "دراسة تحليلية لمبادرة النيباد" ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- حسنين توفيق إبراهيم. (2005). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

Articles :

Gustav Liden. (2011). *"Democracy and Diffusion: Creating a Comprehensive Model for Explaining Democracy"*. Social Science Reports . Mid Sweden University.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (2001). " تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ". عبدالفتاح ماضي و خليفة الكواري. (2009). لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (الإصدار ط). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. (2006). " تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي الحكم والإدارة العامة ".

Agence canadienne, d. d. (1997). *Droits de la personne démocratisations et la bonne gouvernance*.

Chevallie, Jacques. (2003). *"L'État de droit"* (éd. 4ème édition). paris.

Daniel Kaufmann, a. k. (1999). "governance matters" world bank policy research working paper No 4370 washington,D.C. world bank policy research working paper No 4370 washington,D.C.

david Beetham. (2009, June). "The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq". *Democratization*, 16(3), P 443-454.

DAVID, C.-P. (2013). la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie . Paris : Presse de sciences politiques.

fund monetary, i. (2000, 01 21). *"good governance: the IMF'S role"*. Récupéré sur voir: www.imf.org/external/pubs

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

Gary A.Stradiotto and surjan Guo. (2010, decembre). "Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes". *International Journal on World Peace*, XXVII(4), P 10.

Jay Ulfelder and Michael Lustik. (2007, june). "Modeling Transitions To and From Democracy". *Democratization*, 14(3), P 351-387.

John K.M.ohnesorge. (2003, Janvier). "Etat de droit (rule of law) et développement économique". *Les institutions financières internationales*"(18), P 55.

Koohshahi, T. R. (2013). Relationship between the Rule of Law, Good Governance, and Sustainable Development, 3(1), . *International Journal of Political Science*, 3(1), 9-22.

Nikolic, I. (2008). *Participants manual on good governance*.

Pendleton, A. (2001). *Employee Ownership, Participation and Governance*. London: first edition, UK: Routledge.

Rein Mullerson. (2009). "Democratisation through the Supply-Demand Prism". *Human Rights Review*, 10(4), P 531-567.

Wolfgang Merkel and Aurel croissant. (2004, December). "Conclusion: Good and Defective Democracies". *Democratization*, 11(5), P 199-213.

أحمد منيسي. (2009). التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر 1 (الإصدار ط1). أبوظبي، قطر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الأخضر عزي، غانم جلطي. (2006). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد. مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البصيرة الجزائر .

الإنمائي برنامج الأمم المتحدة. (1997). وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الراشد

الإيماني برنامج الأمم المتحدة. (2004). نحو الحرية في الوطن العربي ص 58-59. عمان: المطبعة الوطنية.

الشيخ الداوي. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث، 7(7)، 217.
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (2001). "تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات".
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (2001). تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات".
بشير العلاق. (2008). أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

بلال السكارنة. (2009). أخلاقيات العمل وأثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

بيار كالام. (2004). تفتت الديمقراطية: من أجل ثورة في الحوكمة. بيروت: دار الفارابي.
جاري ديسلير. (2003). إدارة الموارد البشرية. (محمد سيد أحمد عبد المتعال، المترجمون) دار المريخ للنشر.

جمال علي زهران. (2005). "الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي". القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

حسن كريم. (2013). مفهوم الحكم الصالح. لبنان: بيروت: أوراق عربية.
خروج أحمد. (2004). "دولة القانون في العالم العربي الإسلامي"، بين الأسطورة والواقع". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

خيرة بن عبد العزيز. (2012). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري. باتنة: جامعة الحاج الخضر- الجزائر، الجزائر: جامعة الحاج الخضر.

ديفيد بيثام. (2006). "البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين"، دليل الممارسة الجيدة، الإتحاد البرلماني الدولي. بيروت، لبنان.

الانفصال الديمقراطي: مركزية استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

زهير الكايد. (2003). الحكمانية *Governance* : قضايا وتطبيقات. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

سلوى شعراوي، و علي الدين هلال و جمعة. (2001). إدارة شئون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

سمير عبد الرازق مطير. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعالقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية. غزة: جامعة الأقصى.

عبدالفتاح ماضيع و علي خليفة الكواري. (2009). لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (الإصدار ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبير مصلح. (2013). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله : مؤسسة أمان. عدنان عويد. (2006). " الديمقراطية بين الفكر و الممارسة " الوطن العربي أنموذجا". سوريا: التلوين للطباعة و النشر و التوزيع.

عدوان شارل. (نوفمبر، 2007). إدارة الحكم : أخبار و أفكار.

غربي محمد. (2011). الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية.

فادي أحمد رمضان. (2015). البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية. غزة: غزة: برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا و جامعة الأقصى بغزة.

قاسم حجاج. (2002). العالمية والعولمة : نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية : دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين. الجزائر: دار التراث للنشر و التوزيع.

للمدينة القانون التوجيهي. (12 مارس، 2006). " القانون رقم 06/06 المتضمن"، الجريدة الرسمية العدد 15، ص 16-17. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.

مركز الحياة للمجتمع المدني. (2007). "سيادة القانون في الأردن، قراءات في متناول الشباب". الأردن: المكتبة الوطنية.

الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (1998). دليل الممارسة البرلمانية. (الاتحاد
البرلماني الدولي، المحرر) باريس، فرنسا.
نبيل البابلي. (2018). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير و المتطلبات. اسطنبول: المعهد المصري
للدراستات.
يس الحاج عابدين. (2005). قراءه في مفهوم الحكم الجيد. السودان: صحيفة الرأي العام.

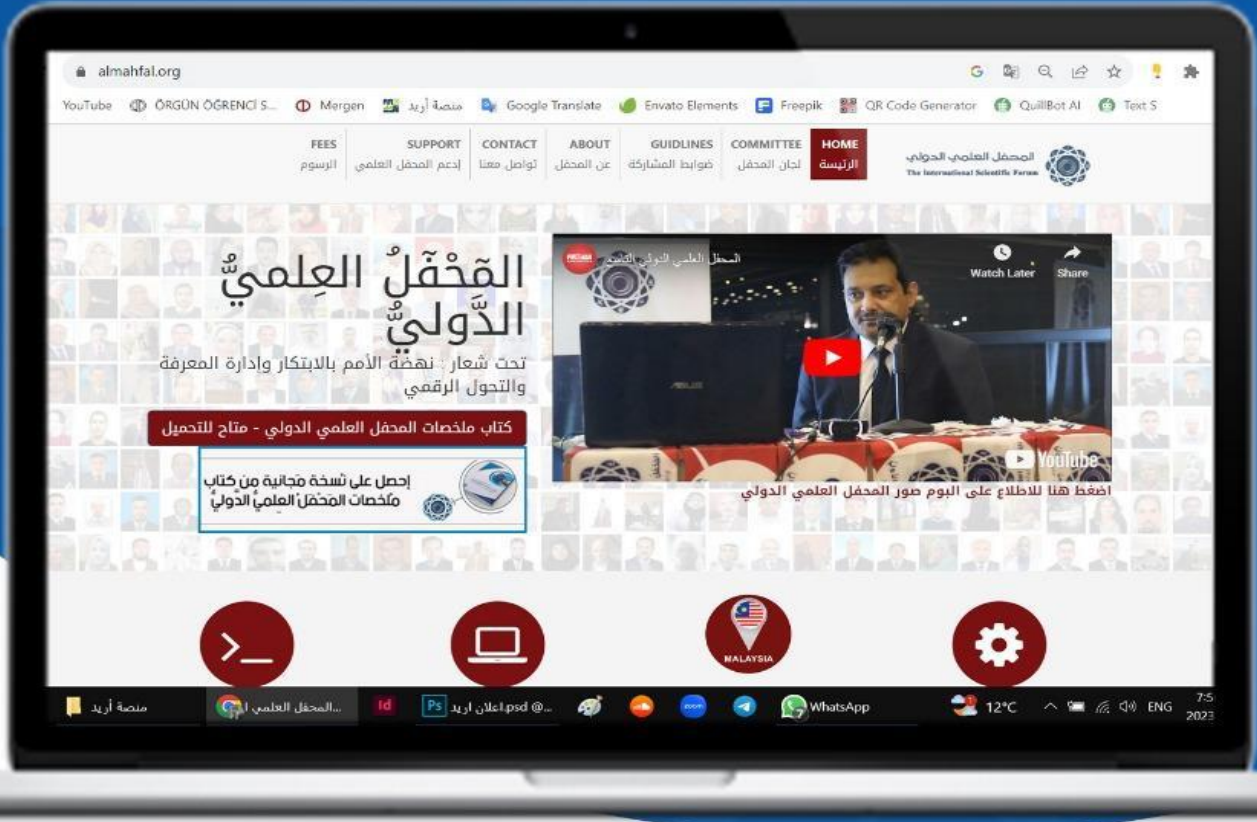
الفهرس

7	مقدمة عن الكتاب
7	محتوى الكتاب:
8	المقدمة:
10	الأهمية:
10	الأهداف:
10	الدراسات السابقة:
14	المحور الأول: الاطار النظري للتحول الديمقراطي
14	أولاً: التحول الديمقراطي: Democratic Transition
16	ثانياً: نماذج وآليات التحول الديمقراطي
18	ثالثاً: عوامل التحول الديمقراطي
19	1- العامل الاقتصادي والتحول الديمقراطي:
20	2- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي:
23	3- تآكل شرعية النظم التسلطية:
25	يقوم المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية:
26	5- دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي:
27	6- الثقافة السياسية:
27	رابعاً: العوامل الخارجية
28	1- النظام الدولي:
29	2- ضغوط المؤسسات المالية الدولية:
30	3- أثر العدوى والمحاكاة:

31	خامسا: أشكال التحول الديمقراطي.....
32	1- التحول الديمقراطي بالطرق السلمية:.....
32	2- التحول الديمقراطي بالطرق غير السلمية:.....
33	المحور الثاني: التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي.....
33	أولا: التحول الديمقراطي:.....
53	ثالثا: دولة القانون.....
59	المحور الرابع: ترسيخ الحكم الرشيد.....
59	أولا: النشأة والظهور للحكم الرشيد.....
59	ثانيا: إشكالية الترجمة: (شارل ع.، 2007، صفحة 9).....
62	ثالثا: التعاريف المختلفة للحكم الرشيد:.....
66	رابعا: أسباب ظهور الحكم الرشيد.....
67	المحور الخامس: الأسس النظرية للحكم الرشيد.....
67	أولا: الأسس النظرية حسب بعض المنظمات الدولية.....
70	ثانيا: أهمية الحكم الرشيد.....
72	ثالثا: الانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد.....
74	الخاتمة:.....
77	التوصيات:.....
79	المراجع والمصادر:.....
88	الفهرس.....



المحفل العلمي الدولي



يُعد "المحفل العلمي الدولي" وعاءً علميًّا خاصًّا بأعضاء منصة أريد، يستوعب ما يمكنهم القيام به من أنشطة وفعاليات علمية، وثقافية، وفكرية، وتواصلية، تُحقِّق الفائدة للمنصة وأعضائها في ضوء ما أقرّه أعضاء اللجنة التحضيرية لهذا المحفل من قيم، ورسالة، ورؤية.

منصة أريد العلمية

ARID Scientific Platform



منصة أريد هي منظمة غير ربحية تتيح التسجيل المجاني لتحقيق أهداف علمية متعددة الأوجه. تم تأسيسها من قبل باحثين وخبراء مهتمين بتطوير البحث العلمي.

مقرات المنصة: بريطانيا - ماليزيا - العراق - تركيا (13467806) ARID SCIENTIFIC LTD
All rights reserved - Address: 128 City Road, London, EC1V 2NX

● WWW.ARID.MY للتسجيل مجاناً في المنصة



Arid



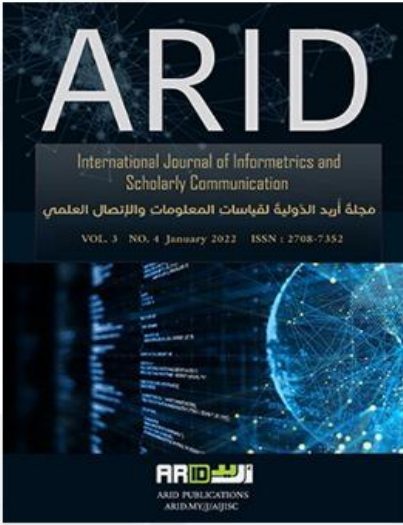
Arid

مجلات أريد الدولية

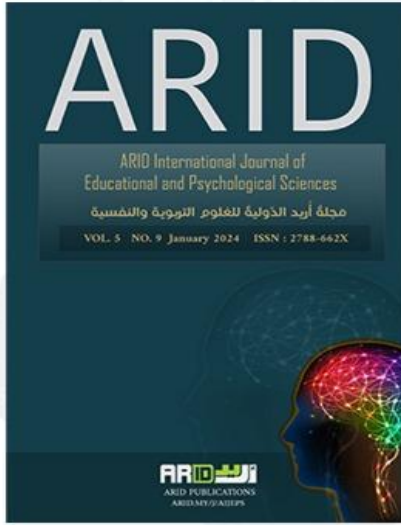
مجلات علمية تهدف الى الرقي بالمستوى العلمي
للناطقين باللغة العربية

WWW.ARID.MY

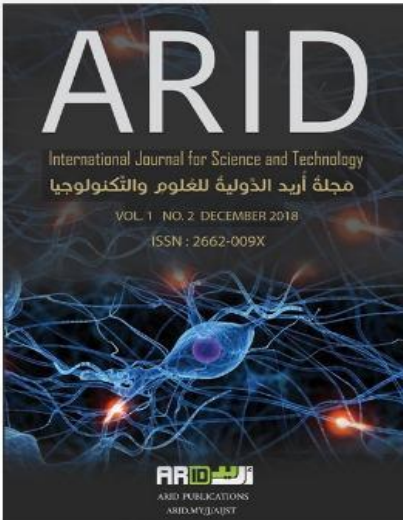
مجلة أريد الدولية لقياسات
المعلومات والاتصال العلمي



مجلة أريد الدولية للعلوم
التربوية والنفسية



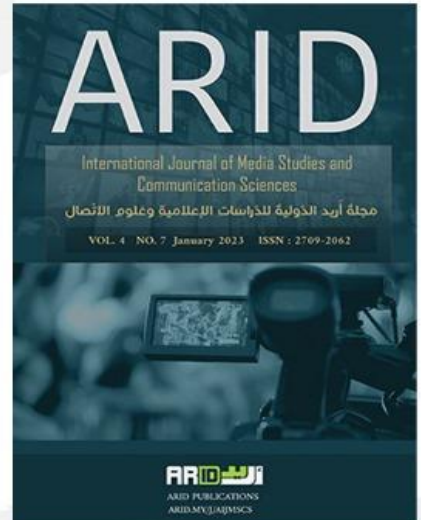
مجلة أريد الدولية للعلوم
الإنسانية والاجتماعية



مجلة أريد الدولية للدراسات
الإعلامية وعلوم الإتصال

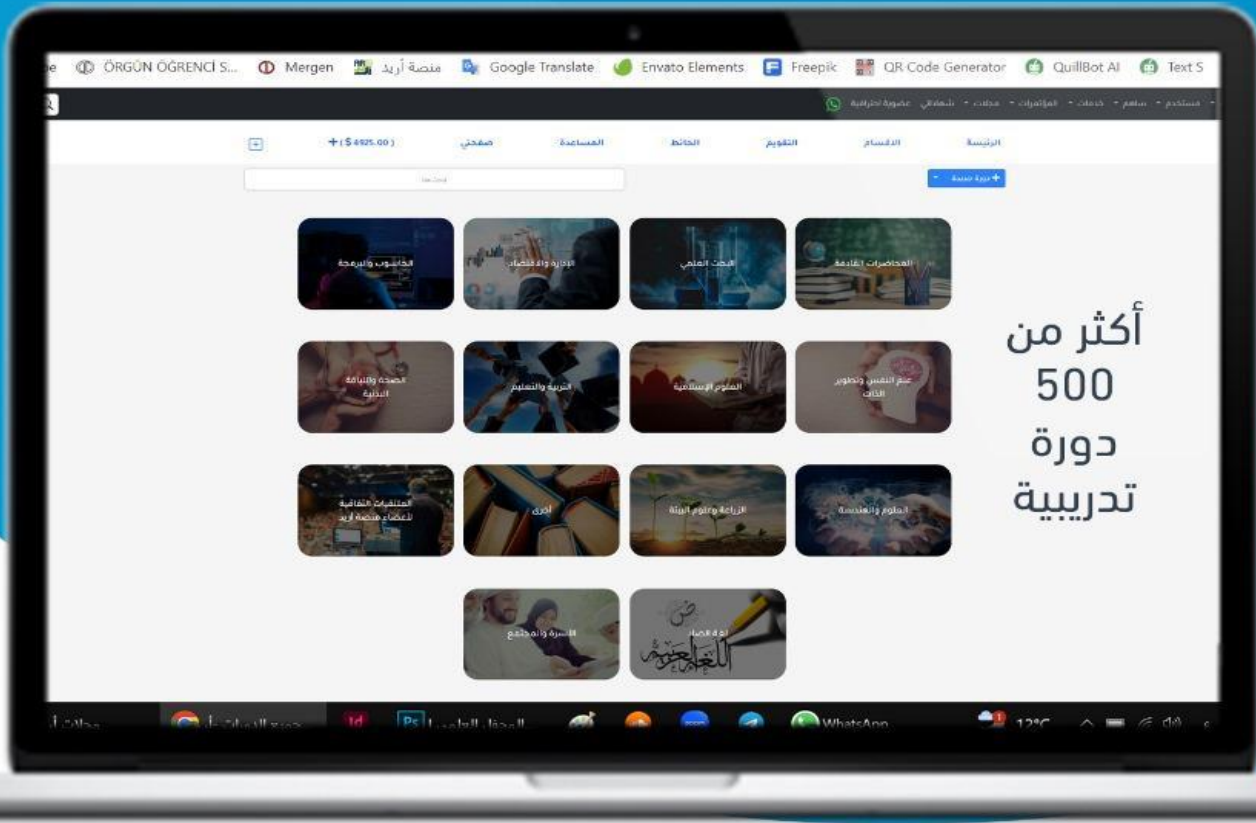


مجلة أريد الدولية للعلوم
والتكنولوجيا



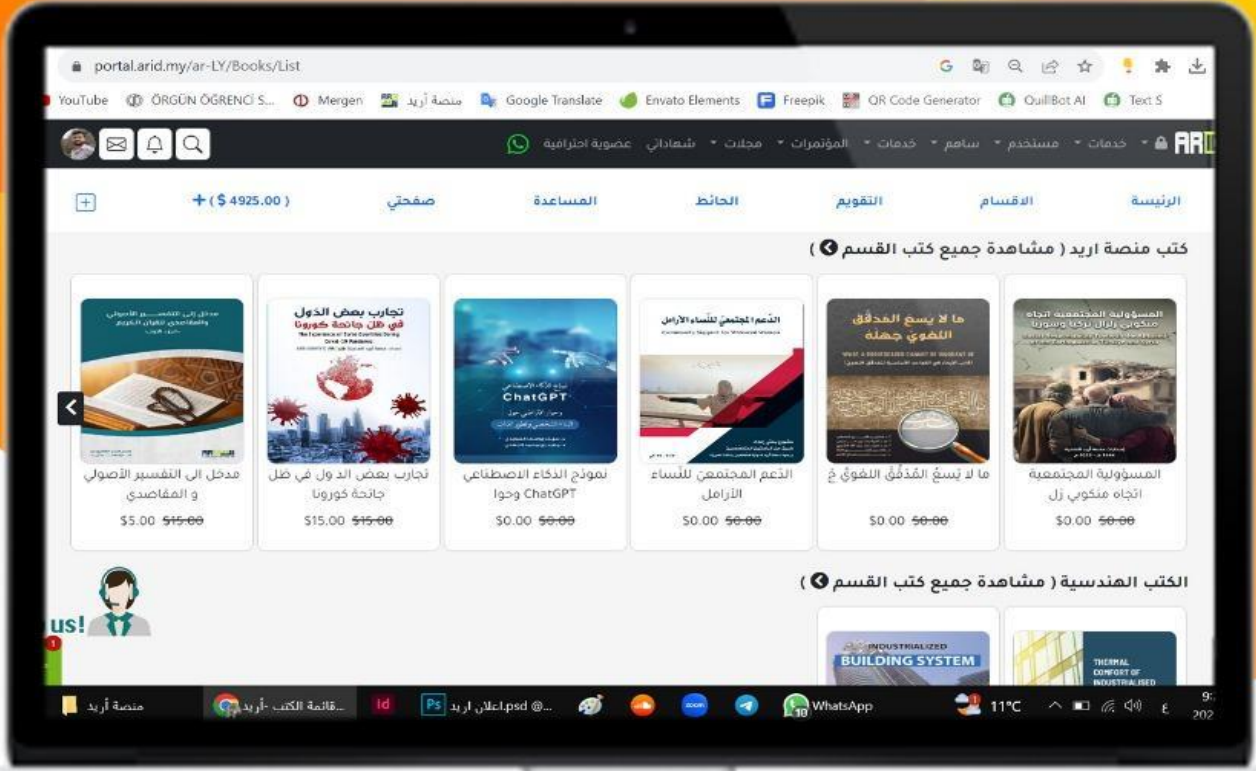
نظام عليم للتعليم الالكتروني في منصة أريد العلمية

أكثر من 500 دورة تدريبية ومحاضرة علمية



المكتبة الرقمية في منصة أريد

مكان واحد لجميع إصدارات أريد العلمية



الموقع الرسمي للمكتبة الرقمية

portal.arid.my/ar-LY/Books/List



أريد أريد
Arabic Researcher ID

WWW.ARID.MY

أوسمة منصة أريد العلمية

سجل في منصة أريد العلمية واحصل على الأوسمة العلمية مع الشواهد وكتب التأييد

الانتقال الديمقراطي

ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتطبيق الحكم الرشيد

يعتبر الكتاب "الانتقال الديمقراطي: ركيزة استراتيجية لبناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد" أحد الأعمال البارزة التي تناقش دور الانتقال الديمقراطي في تحقيق نظام حكم فعال وعادل. يستكشف الكتاب العلاقة الوثيقة بين الانتقال الديمقراطي وبناء دولة تستند على أسس قوانين الدستور وتحقيق الحكم الرشيد.

يمثل هذا الكتاب مصدرا هاما للباحثين والمهتمين بالعلوم السياسية والقانون والديمقراطية. يقدم فهما شاملا لدور الانتقال الديمقراطي في بناء دولة القانون وتحقيق الحكم الرشيد، ويعكس أهمية التعاون والتفاعل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق التحول نحو نظام حكم عادل وديمقراطي.

ARID

إصدارات منصة أريد العلمية
ARID SCIENTIFIC PUBLICATIONS



9 781446 175668

